جامعة 08 ماي 1945

كلية الحقوق والعلوم السياسة

قسم العلوم السياسية


مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

# مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري المغربي


**إعداد الطالبة**

الطالبة: وسيلة الواسع

**اشراف الدكتورة:**

د. وداد غزلاني


**تشكيل لجنة المناقشة**

| الاسم واللقب | الجامعة الأصلية | الصفة |
|---|---|---|
| **د وداد غزلاني** | جامعة قالمة | **مشرفا** |
| **د رياض حمدوش** | جامعة قسنطينة | **رئيسا** |
| **د جمال منصر** | جامعة قالمة | **عضوا مناقشا** |

**السنة الجامعية: 2013-2014**

**خطة الدراسة**

**مقدمة**

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي نظري للعلاقات الجزائرية المغربية

### المبحث الأول: مرجعية وأبعاد السياستين الخارجيتين الجزائرية والمغربية

**المطلب الأول:** مرجعية وأبعاد السياسة الخارجية الجزائرية

**المطلب الثاني:** مرجعية وأبعاد السياسة الخارجية المغربية

### المبحث الثاني: طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية

**المطلب الأول:** تطور العلاقات الجزائرية المغربية

**المطلب الثاني:** التنافس كمحدد للعلاقات الجزائرية المغربية

## الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية والاتحاد المغاربي

**المبحث الأول: تأصيل تاريخي ومفاهيمي لاتحاد المغرب العربي**

**المطلب الأول:** نشأة اتحاد المغرب العربي

**المطلب الثاني:** أهداف وانجازات إتحاد المغرب العربي

**المطلب الثالث:** العراقيل التي واجهت إتحاد المغرب العربي

**المبحث الثاني: انعكاسات التنافس الجزائري المغربي على إتحادالمغرب العربي**

**المطلب الأول:** أثر التنافس الجزائري المغربي على الأداء السياسي لاتحاد المغرب العربي

**المطلب الثاني:** أثر التنافس الجزائري المغربي على الأداء الاقتصادي لإتحاد المغرب العربي.

**المبحث الثالث: المستقبلات البديلة لاتحاد المغرب العربي**

**المطلب الأول:** سيناريو تفعيل اتحاد المغرب العربي

**المطلب الثاني:** سيناريو استمرار العجز على مستوى اتحاد المغرب العربي

**المطلب الثالث:** سيناريو حلّ الاتحاد المغاربي

**خاتمة**

# مقدمة

## مقدمة:

يتميز الواقع العالمي بالتطور والتغير الذين ينعكسان بصورة مباشرة على البنية الفكرية والقيمية للمجتمعات الإنسانية التي تهدف من خلال هذه التغيرات التي تمس أفكارها إلى إيجاد عالم يحقق آمالها وطموحها ويبعدها عن مخاوفها وآلامها، فالدمار الذي أحدثته الحربين العالميتين دفعها العقل الإنساني إلى وضع الكثير من التصورات والقيم الجديدة التي تحاول إرساء دعائم نظام سلام، وتعاون، فكانت نظريات التكامل والاندماج، والتي ما فتئت جاذبيتها تزداد في العالم المعاصر بسبب النتائج الباهرة لبعض التجارب التكاملية على رأسها التجربة التكاملية الأوروبية.

من هذا المنطلق برز الإتحاد المغاربي كأداة لتوحيد وتكامل منطقة المغرب العربي التي تتقاسم أقطاره ليس فقط المقومات الهوياتية من وحدة التاريخ، الدين، اللغة...، بل كذلك المستقبل والمصير المشترك بسبب الموقع الجيوستراتيجي المتميز إذ يتوسط أوروبا إفريقيا والعالم العربي.

وعلى الرغم من أن اتفاقية ميلاد الإتحاد المغاربي قد مرت عليها أكثر من عقدين من الزمن، إلا أنه لحد الآن لم يوجد أدنى تحرك وحدوي مغاربي، لا في المجال الاقتصادي ولا في أي مجال آخر .وبقي الاتحاد محصورا في الكثير من العوائق التي يرجعها الكثير من الباحثين في هذا المجال إلى طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية على اعتبار أنهما قطبي الاتحاد المغاربي بسبب وزنهما الديمغرافي، الاقتصادي والسياسي.

وعلى هذا فقد صيغت إشكالية الموضوع كالآتي :

كيف أثرت طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية على مسار الاتحاد المغاربي ؟

لتتفرع من هذه الإشكالية الكبرى ثلاث تساؤلات فرعية:

- كيف انعكست مبادئ السياستين الخارجيتين الجزائرية والمغربية على علاقتهما البينية ؟
- ما هو وزن قضية الصحراء الغربية في العلاقات الجزائرية المغربية ؟
- ما هي أهم إنجازات وعراقيل الاتحاد المغاربي؟ وهل تحسن العلاقات الجزائرية المغربية سيفعل هذا الأخير؟

الفرضية الرئيسية: كلما انفرجت العلاقات الجزائرية المغربية تحسن وضع الإتحاد المغاربي .وكلما ساءت العلاقات الجزائرية المغربية تراجع الإتحاد المغاربي.

الفرضيات الفرعية:

- اتسمت العلاقات الجزائرية المغربية بالتوتر والتنافس بسبب اختلافات جوهرية في بعض مبادئ السياسة الخارجية.
- تعتبر قضية الصحراء الغربية أهم الأسباب التي توتر العلاقات الجزائرية المغربية.
- كلما اتجهت قضية الصحراء الغربية نحو التسوية تحسنت العلاقات الجزائرية المغربية ما ينعكس إيجابا على الإتحاد المغاربي.

**أسباب اختيار الموضوع** : تنقسم إلى شقين : الأول ذاتي والثاني موضوعي.

بالنسبة للشق الذاتي فإنه يتلخص في:

ارتباط الموضوع مباشرة ببلدي الجزائر وبلد شقيق يتقاسم كل الروابط التاريخية والحضارية ألا وهو المغرب .وبدل أن تكون العلاقات جيدة للأسف العلاقات بينهما متوترة، وسيمنحني هذا البحث فرصة للإحاطة بجوانب العلاقات بينهما لمعرفة الأسباب التي أدت إلى تدهورها ومن ثم تدهور التكامل المغاربي.

أما الأسباب الموضوعية فتتمثل فيما يكتسبه الموضوع من أهمية وخصوصية في العلاقات الدولية التي عرفت منذ نهاية الحرب الباردة توجها نحو تكتلات الأخلاق العسكرية، ويعتبر الإتحاد المغاربي أحد هذه التكتلات، إلا أنه تكتل غير فعال بسبب طبيعة العلاقات بين بلدانه بخاصة الجزائر والمغرب، باعتبارهما القوتين الرئيستين فيه وما سببه التأزم في علاقاتهما من آثار سلبية تنامت معها التهديدات في المنطقة المغاربية وتعطل عجلة الإتحاد المغاربي .بالإضافة إلى الإهتمام المتزايد من قبل القوى الكبرى في الساحة الدولية بمنطقة المغرب العربي بخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

**غرض الدراسة:**

-إزالة بعض الغموض الذي يكتنف طبيعة العلاقة بين الجزائر والمغرب، وإبراز أثر هذه العلاقة على عجلة الإتحاد المغاربي .فبالنظر لمقومات التكامل والروابط المتعددة بين الجزائر والمغرب والتي من

المفروض أن تكون نقطة إيجابية للدفع بالإتحاد ,إلا أن الطابع الغالب على علاقتهما هو التوتر والصراع بسبب قضية الصحراء الغربية بصفة خاصة وكذلك تنافسهما على ميزان القوى بالإضافة إلى تأثيرات خارجية تحركها أطماع في المقومات الإقتصادية الضخمة التي تزخر بها منطقة المغرب العربي .

-إثراء المكتبة الجامعية من خلال هذا البحث الذي يركز على أثر العلاقات الجزائرية المغربية في توجيه الإتحاد المغربي على اعتبار أن المراجع التي تناولت العلاقات الجزائرية المغربية قليلة.

**أهمية الدراسة:**

تستمد الدراسة أهميتها أولا من أهمية منطقة المغرب العربي وأهمية المغرب والجزائر، ثانيا باعتبارهما قطبيها وما يمكن لتجاوز الخلاف والتوتر بينهما أن يحمل تبعيات إيجابية على مستقبل الإتحاد المغاربي في ظل المتغيرات الجديدة كما أنها تحاول إبراز الآثار السلبية في بقاء الطابع التنافسي السلبي بين البلدين.

**حدود الدراسة** :تتحدد الدراسة في الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 2013 مع الرجوع إلى الستينيات ومرد ذلك أننا اتخذنا العلاقات الجزائرية المغربية كمتغير مستقبل له انعكاس على مسار التكامل المغاربي الذي تحقق كمؤسسة إقليمية بإنشاء الإتحاد في.1989

**الإطار المكاني** : عن الإطار المكاني فهو يركز في امتداده على الجزائر إلى غاية الضفة الأطلسية مرورا بالمغرب والصحراء الغربية مع تركيز قليل لباقي أقطار المغرب العربي بسبب طريقة تناول الحيز الزماني

**هندسة البحث** : تنقسم الدراسة إلى مقدمة ,فصلين وخاتمة يحوي الفصل الأول مبحثين يتناول المبحث الأول الإطار النظري لمبادئ السياستين الخارجيتين الجزائرية والمغربية وانعكاساتهما على سلوكاتهما الخارجية ,في حين تناولنا في المبحث الثاني توصيفا لسمة العلاقة التي تربطهما لنحلل أسباب تلك العلاقة.

لقد عمدنا البداية بالعلاقات الجزائرية بدل الإتحاد المغاربي نظرا لأن الأولى تعتبر متغيرا مستقبل الذي يتحكم في مسار الإتحاد المغاربي .ثم تناولنا في الفصل الثاني العلاقات الجزائرية المغربية والإتحاد المغاربي في ثلاث مباحث وقد تطرقنا في المبحث الأول لنشأة الإتحاد المغاربي، الأهداف والإنجازات التي حققها فالعراقيل التي حالت دون فعالية أدائه .لنخصص المبحث الثاني لتوسعة أكثر في أهم عراقيله،

وهي العلاقة التنافسية بين الجزائر والمغرب ونفصل أكثر في كيفية تأثيرها عليه لنخلص في المبحث الأخير إلى سيناريوهات مستشرفة للإتحاد المغاربي، انطلاقا من زاوية البنية المستقبلية في العلاقات الجزائرية المغربية .

**أدبيات الدراسة** : من خلال فحصنا لجملة المواضيع التي كتبت عن موضوع الدراسة وجدنا أن أغلبها تناولت العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب ضمن إطار الإتحاد المغاربي في حين انطلقنا نحن وكما أشرنا سابقا من وصف للعلاقات الثنائية الجزائرية المغربية وكيفية تأثيرها على الإتحاد المغاربي ومن أبرز تلك الكتابات نجد دراسة للباحثة " بخوش صليحة " بعنوان الإتحاد المغاربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية، وقد سعت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية، إلى أي حد كما بين اعتبار العامل السياسي المحدد الرئيس لأي عمل مغربي؟.

***ومن النتائج التي توصلت إليها*** :

-منذ تأسيس الإتحاد المغاربي وطيلة هذه المدة مازال هذا الأخير يراوح مكانه، ولم يستطع تحقيق حتى المرحلة من مراحل التكامل الإقتصادي وهي نطاقات التبادل الحر ,وهذا كله بسبب العوائق السياسية التي ولدت معه وتفاقمت.

-القاعدة الأساسية لبناءأي تكامل هو ضرورة توفر حد من التفاهم و التعاون بين الأقطار المعينة.

*دراسة للباحث "توفيق المدني "المعنونة بإتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، وقد أتت هذه الدراسة لتجيب على التساؤل : ما هي الأسباب التي أدت إلى شلل الإتحاد المغاربي ؟ ومن النتائج التي توصل لها الباحث:

-يعتبر الصراع على خارطة التقسيم الكولونيالي من الأسباب الرئيسية التي عرقلت التكامل المغربي منذ النشأة وحتى المأسسة في إطار الإتحاد المغاربي.

-يعد ملف الصحراء الغربية الملف الذي تصطدم به كل جهود التفعيل لإحياء الإتحاد المغاربي.

-إن الإخفاق السياسي والإقتصادي لبلدان المغرب العربي يزيد من صعوبة إحيائه ويفتح كل السيناريوهات حول تدخله أكثر، بخاصة بعد تزايد الإختراق الخارجي ممثلة في التنافس الأوروأمريكي المغطى تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

**الإطار المنهجي للدراسة** : من الصعب بل من غير المنطقي التقيد بمنهج معين في العلوم الإجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية خاصة، فأحيانا نجد أن فقرة ما، أو مبحثا يعالج ويحلل بأسلوب ومنهج مغاير للفقرات الأخرى، ولتفادي هذا الإشكال، فإن الباحث اختار استخدام مناهج التي التمس فيها الملاءمة للإجابة على الإشكالية، وهي :

**المنهج التاريخي**، استعنا به في فهم وتطور العلاقات الجزائرية المغربية، مرورا بالعلاقات التاريخية التي جمعتها بعد التحرر من نير الإستعمار الفرنسي وإلى غاية الوقت الحالي وذلك بالوقوف عند أبرز الأحداث والتطورات التي عرفتها هذه العلاقات كما استخدمناه في وسط التكامل المغاربي.

إن الهدف من استخدام المنهج التاريخي في دراستنا هو الإستفادة من قدرته التفسيرية التي يزودنا بها.

**المنهج المقارن** : استعنا به في محاولة الإطاحة بأهم ما يحرك السياستين الخارجيتين الجزائرية والمغربية وهنا نوعان من الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية أو لهما المقارنة بين دولتين أو أكثر خلال فترة زمنية معينة أو اتجاه قضية معينة، وثانيهما مقارنة بين فترتين مختلفتين للسياسة الخارجية لدولة واحدة.

وقد تطلبت الدراسة على المقارنة الضمنية بين السياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب من جهة والمقارنة بين السياسة الخارجية لكل بلد خلال فترات مختلفة من جهة أخرى، مما يساعد على تحليل العلاقات بين البلدين عبر مختلف المراحل.

**تقنية السيناريو** :تعد تقنية السيناريو من التقنيات واسعة الانتشار، والأكثر استخداما في التخطيط الإستراتيجي والدراسات المستقبلية في العصر الحديث، ويمكن أن تعرف تقنية السيناريو على أنها مجموعة من الخطط و الأفكار الإستراتيجية الإفتراضية التي توضع قبل أوانها في بعض الأحيان بهدف الوصول إلى غاية معينة أو الوصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي وذلك انطلاقا من الوضع الحالي أو وضع ابتدائي مفترض.

واستعملنا تقنية السيناريو في الدراسة من أجل محاولة وصف الأوضاع المحتملة لحالة الإتحاد المغاربي في ظل البنية المحتملة للعلاقة التي ستكون بين الجزائر والمغرب.

**الإطار النظري للدراسة :** نتيجة للتعقيد الكبير في جل المواضيع الواقعة تحت إطار العلوم السياسية نجد من الصعب بما كان التزام بنظرية واحدة من أجل التفسير، وبالنظر إلى اتسام العلاقات الجزائرية المغربية بواقعية التعامل من أجل البحث عن القوة المهيمنة والحفاظ على توازن القوى فقد رجحت النظرية الواقعية إطارا تحليليا للموضوع.

**النظرية الواقعية في العلاقات الدولية:** وهي واحدة من النظريات الكلاسيكية التي تحاول إعطاء تفسير للتفاعلات الدولية .وترجع إلى كتابات ثيوذيدس عن حرب الثمانية أعوام بين أثينا واسبرطا .إذ اعتقد أن الخوف وتغيير واقع توازن القوى لصالح أثينا أصاب اسبرطا بالفزع وبذلك كان من أوائل الواقعيين في تفسير العلاقات الدولية .ولقد سيطرت النظرية الواقعية وانتشرت خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين كرد فعل على النظرية المثالية .تنطلق الواقعية من تحليل التاريخ للوصول إلى فهم سلوكيات الدول، وتعتمد الدولة كمستوى للتحليل إذ تعتبرها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية, وأن تضارب المصالح بين الدول هو السبب المباشر لقيام الحروب كما تقوم الواقعية على مجموعة من المفاهيم المركزية كالبقاء ,القوة, المصلحة الوطنية, ميزان القوى, ويعتبر هانس مورغانثو من أبرز رواد المدرسة الواقعية الذي يبن أن مفهوم المصلحة يرتبط بالقوة وميزان القوى، أما أبرز فروض الواقعية فهي: السياسة محكومة بالطبيعة الإنسانية، الصراع و الحرب هما أساس العلاقات الدولية، وهناك ثلاث مصالح رئيسية للدول هي مصلحة البقاء، مصلحة تعظيم القوة العسكرية، مصلحة تعظيم القوة السياسية.[1]كما أن دراستنا للتجربة التكاملية في المغرب العربي يفرض علينا التعرض لإطارها النظري ممثلا في الوظيفية والوظيفية الجديدة.

**الوظيفة :** ظهرت كرد على الظروف التي انجرت عن الحرب العالمية الثانية وذلك من أجل إقامة نظام للسلم الدولي، تزعمها دافيد ميتراني الذي انطلق من مسلمات مثالية متفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات، إذ اعتمدت وسائل عقلانية ونفعية، ومن أجل تحقيق ذلك أي إقامة مجتمع مسالم خالي من الحروب، لا بد من ثلاث مراحل هي :

- ضرورة تحديد الإهتمامات المشتركة للإنسانية جمعاء بغض النظر عن اختلافاتهم.

---

[1] جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ( بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص 370

• تكوين المنظمات الدولية المتخصصة والمكلفة بتلبية الحاجات المشتركة، دون ربطها بقوانين وطرق تسيير مسبقة.

• تعيين الأشخاص المشرفين على الهيئات الدولية والذين يشترط فيهم أن يكونوا من بين الخبراء والفنيين المتخصصين في المجالات التي أنشئت لها المنظمات من التزامية خضوعهم إليها بدل الدول القومية.

وللوصول إلى التكامل الدولي تعتمد الوظيفة على مبدأ الإنتشار أو التعميم الذي يعني حسب" ميتراني " أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد سيؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى، إذ أن التعاون في هذا الحقل كان ناتجا عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون، ولكن إقامة هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى.

**الوظيفة الجديدة** : ظهرت على إثر الإنتقادات التي وجهت للوظيفة الأصلية التي تمحورت في مجملها حول استحالة الجمع والتوحيد بين مصالح الشعوب ,وكذلك صعوبة الفصل بين القضايا السياسية والفنية فمسار التكامل تؤثر فيه وبشكل فعال الدول وليس القيادات غير السياسية .وتؤكد الوظيفة الجديدة على التسييس التدريجي لعملية التكامل بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا إلى ميادين السياسة العليا ما يسهم في تحول سياسي بنيوي يصهر الدولة القطرية في الدولة الإقليمية الجديدة.[2]

وترتكز الوظيفة الجديدة على :

- الإنتشار : ما أضافته الوظيفة الجديدة إلى هذا المبدأ هو ضرورة أن يبدأ التسيير المشترك في قطاع حيوي للدول المتكاملة بجلب اهتمامات النقابات وجماعات المصالح، كما يجب أن يتميز بالطابع التنافسي غير المهدد لمصالح هذه الدول.
- التكامل اللاإقليمي : وهو نقطة الإختلاف بين الوظيفة الجديدة التي ترتكز عليه بدل التكامل الدولي الذي ترتكز عليه الوظيفة الأصلية، وترى الوظيفة الجديدة أن التكامل الدولي ما هوإلا نتيجة طبيعية للتكامل الإقليمي.
- دعم النخب والفئات الفعالة في المجتمع : إذ تشدد الوظيفة الجديدة على دور النقابات وجماعات المصالح والأحزاب السياسية في مسار التكامل نتيجة المردود النفعي الذي سيعود عليها.

---

[2] جيمس دورتي ،و روبرت بالستغراف،المرجع السابق،ص 395

وحتى تؤدي برامج التعاون الإقليمي إلى الرفاهية والتكامل حدد منظرو الوظيفة الجديدة مجموعة شروط لخصها " إيرنست هانس " في :

-يجب أن تكون هذه البرامج ذات مغزى اقتصادي للدول المعنية.

-أن يكون ممثلو الدول فيها ثقل في عملية اتخاذ القرار في أوطانهم.

-أن تكون الدول متجانسة حضاريا لضمان إمكانية التوصل إلى إجماع حول الأهداف والوسائل.

-التفاهم بين النخب الرسمية متشابهة المصالح عبر الحدود وإعادة تشكيل مصالحها لترتبط بالمستوى فوق القطري فيتحول الفاعلون السياسيون لولاء إقليمي بدل الوطني، وذلك لإدراكهم بكفاءة إشباع مصالحهم في ذلك.

**الإطار ألمفاهيمي للدراسة:**

**التنافس :** والمقصود من هذه الدراسة وصف طابع العلاقة بين الجزائر والمغرب وقد اخترناه لأنه الأقل حدة من الصراع.

**ميزان القوى:** يعني طريقة توزيع القوى كما هي . سواء كان توزيعها متساويا أو غير متساوي تعمل القوى المتفرقة على بقاء التفوق في حين تعمل القوى الأقل نفوذا على أخذ الحيطة إزاء نمو دولة أو مجموعة من الدول بشكل قد يهدد مصالحها وقيمها العليا.

**التكامل :** وهو عملية تسعى إلى تعزيز الروابط بين مجموعة من الدول، والوصول بأقطارها إلى قدر من التجانس والتماسك يحول مجتمعها إلى مجتمع واحد أبعاده الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية. ولا يعني هذا أندماجا يزيل الروابط بل يسمح بتعددية بين أطراف لهم الرؤى المتقاربة للقضايا المشتركة وتفهم للخصوصيات .وهناك نوعان من التكامل : الإقتصادي والسياسي فالتكامل الإقتصادي هو الذي يقوم على أسس اقتصادية تسعى من خلالها الدول المتكاملة إلى بناء قوة اقتصادية مشتركة تمكنها من وضع أكثر رفاها مما كانت عليه قبل الوحدة وللتكامل الإقتصادي عدة مراحل

(1)مرحلة المنطقة الحرة (2) الإتحاد الجمركي (3) السوق المشتركة (4) مرحلة الإتحاد الإقتصادي، وهي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الإقتصادي.

أمّا التكامل السياسي فهو الأسمى والأصعب ,إذ يهدف إلى تحقيق وحدة فعلية عن طريق تخلي الأطراف المشتركة عن سيادتها لتندمج في إطار دولة واحدة تحكمها مؤسسات فوق القومية، ولا يبقى للأعضاء سوى بعض المجالات الداخلية كالتعليم، الصحة.

**الوحدة** :يطلق مصطلح الوحدة عندما تصل الوحدات إلى الذوبان في إطار واحد أين تشمل الوحدة كل المجالات ولا يقتصر على المستوى الخارجي الأمني كما في المسلك الفيدرالي

**.حق تقرير المصير** :ويعني إعطاء الشعوب المستعمرة حق في اختيار مصيرها، وهو حق تشرعه المواثيق الدولية، وقد يعني دعوا الحكم للشعب، غير أن الإشكال الذي يطرح في عدة حالات منها حالة الصحراء الغربية هو من هو الشعب؟

# الفصل الأول

# الفصل الأول: مدخل مفاهيمي نظري للعلاقات الجزائرية المغربية

إن تصرفات الدول في محيطها الخارجي من طبيعة المعالم والتوجهات المقترنة بسياستها الخارجية والتي تعمل كبوصلة توجه الدول في التحقيق أهدافها، وبما أننا سنتطرق للعلاقات الجزائرية المغربية كان لزاما أن نتطرق لما يوجه تلك العلاقات ألا وهي معالم سياستها الخارجية.

وتعرف السياسة الخارجية بكونها أي سلوك لدولة خارج حدودها الجغرافية أو بكونها مجموعة من الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة، ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوفرة لتلك الدولة ويعرفها " جيمس روزنو" بكونها التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم بها الحكومات للمحافظة على الجوانب المرغوبة في العلاقات الدولية أو بتغيير الجوانب الغير مرغوب فيها، ويعد ذلك تساؤل بالشرح كيفية توجيه وتأثير معالم السياسة الخارجية على طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب، وكيف حددت تلك المبادئ صيرورة علاقاتهما البينية والخارجية منذ فترة الحرب الباردة وحتى اليوم.

# المبحث الأول: مرجعية وأبعاد السياستين الخارجيتين الجزائرية والمغربية

ترجع السياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب إلى طبيعة العلاقات التي تربط كلا منهما بالأخر و كذا علاقتهما بالعالم الخارجي عامة والغربي خاصة والأخص بالدول المغاربية.

## المطلب الأول: مرجعية وأبعاد السياسة الخارجية الجزائرية

لقد تبلورت مرجعيات السياسة الخارجية الجزائرية منذ الثورة الجزائرية في بيان 1نوفمبر1954 وميثاق الصُومام في 20أفت 1956تم في طرابلس في جوان1962 وقد تميزت هذه المرجعيات بقدر كبير من الاستقرار والاستمرارية بعد الاستقلال وأين كان هناك تباين في درجة الاهتمام وفقا للتغيرات والظروف وتتجسد مرجعيات السياسية الخارجية الجزائرية في:

**1-تحقيق الاستقلال الوطني:**

ويتحقق من خلال:

*الدفاع عن السيادة الكاملة وعدم المساس بالحدود والموروثة عن الاستعمار: وقد تجلى بوضوح من خلال رفض تقسيم التراب الجزائري في اتفاقية أيفيان عام 1961 وكذلك بعد الاستقلال حينما حدث التوسع المغربي على حساب الأراضي الجزائرية فيما يعرف بحرب الرمال، واستمرت الجزائر في الدفاع عن هذا المبدأ إلى غاية إدراجه في منظمة الوحدة الافريقية1964.

* رفض أي تدخل خارجي مهما كان نوعه وحجمه ينعكس سلبا على استقلالية القرار السياسي الجزائري.

*تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال ممارسة السيادة الكاملة على الثروات الوطنية، ومحاربة الإمبريالية وهو ما ظهر، في سياسة أمن المحروقات التي بوشرت في عهد الرئيس الراحل " هواري بومدين"[3].

3-ياسين السليني، **العلاقات الجزائرية الصينية**، (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011- 2012) ،ص22.

**2- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي كفاحها للتخلص من الاستعمار الجديد ممثلا في الإمبريالية:**

وقد ثبت أن الجزائر منذ ثورتها إذ شكلت دبلوماسية الثورة الجزائرية، دفعا قويا للحركات التحررية خاصة تلك التي كانت تحت سيطرة فرنسا، ورغم محاولة احتواء هذه الأخيرة لها بمشاريع كالحكم الذاتي للأقاليم الإفريقية إلا أنها لم تحقق ذلك بسبب فعالية دبلوماسية الثورة ما جعل تلقب بقلعة الثوار[4].

**3-مبدأ عدم الانحياز:**

وفقا لمبادئ حركة عدم الانحياز التي جاءت كمقاومة لسياسة الاستقطاب التي ميزت الواقع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وأهدافها تناضل الجزائر من أجل تحقيق السلم والتعايش السلمي في المسرح الدولي، إن سياسة عدم الانحياز تفرض على الجزائر تطوير علاقات الصداقة مع دول الكتلتين، الاشتراكية والرأسمالية على حد سواء، حيث تتبنى علاقات مثمرة ومصالح متوازية معهما على أساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

**4-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** ويعد من أهم ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية.

**5-دعم التعاون الولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة.**

**6-تبني المبادئ والأهداف التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة:** منظمة الوحدة الافريقية للجامعة العربية.

**7-المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد:** وهو ما أكدته الجزائر على لسان الرئيس الراحل "هواري بومدين" بخطاب ألقاه بالأمم المتحدة1974 ضرورة إعادة هيكلة العلاقات الدولية وبلورة قواعد قانونية دولية تشارك فيها الدول النامية جنبا مع الدول المتقدمة في إطار حوار شمال جنوب[5].

بقيت المبادئ العامة الموجهة للسياسة الخارجية الجزائرية محافظة على ملامحها مع صدور الميثاق الوطني1976، دستور1979، غير أن هناك بعض الترتيبات الجديدة تطرق لها الدستور

---

4- عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية1959/1958**، (رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2000-2001)، ص132.
5- ياسين السليني، المرجع السابق، ص24.

سنة1986، بالإضافة إلى ما تميزه بطابع واقعي أكثر من الطابع الثوري الذي ميز المواثيق السابقة، نجد أنه عني بمنطقة المغرب العربي الذي خصص له11 فقرة مقابل 6في ميثاق1976، وثم استبدال عبارة الشعوب بفكرة المغرب العربي الكبير، وورد في ميثاق1986أن بناء المغرب العربي الكبير بوصفة عملية تحقيق التقدم والازدهار و مسعى يدعم شروط الاستقرار في المنطقة، يستلزم وجود اتفاق واسع للتعاون على أساس المصلحة المشتركة بها[6].

ولقد سعت الجزائر دائما إلى تكريس الاستقلال الوطني وتدعيمه، كما أشرنا فقد تبنت من خلال هذا إلى تبني سياسة عدم الانحياز ومجازية الإمبريالية والمطالبة بإقامة نظام جديد وجعلت هذا هدف أساسي في سياستها الخارجية.، وكما صرح الرئيس "هواري بومدين" بأنهم مستعدون لقبول أي نقاشات مع الحكومة الفرنسية ولكنهم يرفضون عودة الجيش الفرنسي إلى المنطقة، هذا ما يوضح لنا أن الجزائر في سياستها الخارجية ترفض إقامة القواعد الفرنسية على أراضيها.

ومن جهة أخرى وخلال التطور السياسة الخارجية الجزائرية فقد شكلت إفريقيا المسرح المفضل لدبلوماسيتها خلال الستينات وهذا نتيجة الصعوبات التي واجهتها الجزائر في فرض نفسها خارج إفريقيا، فلم تتمكن على المستوى المغاربي يسبب الخلافات الحدودية والإقليمية التي كانت تسود أقطاره، أما على مستوى العالم العربي فقد عملت الجزائر على الابتعاد على التنافس العربي، كما تمحورت علاقتها مع فرنسا حول كيفية حل المشاكل المتعلقة بتطبيق اتفاقيات أيفيان.

ولقد أراد أيضا الرئيس "هواري بومدين" بناء دولة قوية قادرة على تسيير الخيار التنموي، هذا ما جعله يولي اهتماما لمحاربة الأسباب الخارجية للتخلف، وهذا من خلال مما سبق لنا القول، المطالبة بنظام اقتصادي وسياسي دولي جديد، وطالب أيضا بحق الشعوب في ممارسة السيادة التامة على ثرواتها الطبيعية.

ولقد كان لرغبة الجزائر في تنويع معاملاتها ومبادلاتها للخروج من دائرة النفوذ الفرنسي جعلها تستثمر في علاقاتها مع الدول الاشتراكية لاسيما الاتحاد السوفيتي سابقا الذي اعتبرته السبيل الوحيد الذي مكنها من وضع الامتيازات الفرنسية التي شرعتها اتفاقيات أيفيان.

---

6- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الأمانة الدائمة للجنة المركزية، الميثاق الوطني لعام 1986**، ( الجزائر: قطاع الإعلام والثقافة بالتكوين، جويلية1987)، ص131.

وكما كانت للقضية الصحراوية دور في رسم السياسة الخارجية الجزائرية إذ أن الموقف المساند للجزائر اتجاه الصحراء الغربية، تلقى معارضة شديدة وصلت إلى حد المحاصرة من طرف فرنسا التي ضغطت على الدول الناطقة بالفرنسية من أجل أن تقف إلى جانب النظام المغربي ومعاداة الجزائر، وكانت تلك مرحلة صعبة مرت بها الجزائر[7].

وكان لابد من تعديل سياستها الخارجية بعد ما ثرت به، وكان هذا بمبادرتها وتحركاتها لاستعادة موقفها بسرعة في صفوف إفريقيا خاصة، والعالم عموما وهذا بغية التقرب من الدول التي كانت تسمى بالمحافظة، كما سعت إلى تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد نجاح الجزائر في تفكيك أزمة الرهائن الجزائريين في إيران.

كما تحسنت سياسة الجزائر الخارجية من حيث الممارسة أو الخطاب، وظهر هذا من خلال التقارب في المجال السياسي و الإيديولوجي واستمرارية في العلاقات الاقتصادية، فمن الناحية السياسية والإيديولوجية، انتقلت العلاقات من إطارها المتعدد إلى الإطار الثنائي، ولما سمحت الزيارة التي قام بها الرئيس الأسبق "الشاذلي بن جديد" إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تزويد الجزائر بالأسلحة.

ولقد سمحت الزيارة أيضا التي قام بها الرئيس الفرنسي "فرنسوا ميتران" للجزائر وكذا زيارة "الشاذلي بن جديد" إلى فرنسا بالتقارب في الموقف السياسية بين الطرفين ونتيجة لهذه التغيرات في الأوضاع والمواقف الدولية، انتقلت الأولويات الجزائرية في السياسة الخارجية تدريجيا من المطالب العالمية والمتمثلة في دعم ومساندة حركات التحرر والمطالبة بإقامة نظام دولي اقتصادي جديد إلى الأولويات الجهوية، ولقد شهدت بعد ذلك الجزائر تحسننا دائما في سياستها الخارجية خاصة من الناحية السياسية وهذا ما نراه حاليا من خلال البعثات والتعاملات الرسمية بين الجزائر والدول الأخرى، عربية منها أو غربية.

كما لعبت العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختبارات السياسة الخارجية، كما تلعب طبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة في تحديد تصرفاتها على المستوى الخارجي، فلقد حافظت الجزائر على علاقتها الاقتصادية المتميزة مع فرنسا وغيرها من الدول الأخرى وهذه الحاجة الجزائر لإدارة قطاعاتها خاصة غداة الاستقلال ومع بداية السبعينات تدهورت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا

7-محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأريتيرية**،("الجزائر: دار الجيل، 2004)، ص28.

ويعد ملف النفط أبرز المعضلات بين البلدين فلقد كانت سياسة التأميم التي اتبعتها السلطات الجزائرية أثار بالغة على المصالح الاقتصادية الفرنسية مما أدى بها إلى مقاطعة البترول الجزائري ودعوة حلفائها الغربيين إلى أن تتخذ حدوها، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية أن توطد علاقتها الاقتصادية مع الجزائر، وتطويرها لعلاقتها التجارية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية سنة1976 أول شريك للجزائر في مجال النفط والغاز ولقد زاد التبادل في مجالات أخرى وهذا ما زاد من توطيد العلاقات بين البلدين.

ومن جهة أخرى فقد طورت الجزائر علاقاتها الاقتصادية المتميزة مع العديد من دول أسيا كالصين، وكوريا الجنوبية واليابان، ومع دول أمريكا اللاتينية، بعدما كانت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على ساحة العلاقات الاقتصادية للجزائر، وبهذا نجد الجزائر قد سجلت أكبر عدد من النقاط على مستوى علاقاتها الخارجية في الفترة الأخيرة، هذا ما يشير العلاقات أكثر انسجاما وتقاربا وتعاونا[8].

## المطلب الثاني: مرجعية وأبعاد السياسة الخارجية المغربية

إذا كان موضوع أهداف السياسة الخارجية للدولة يتعلق إما بالإقليم، أي الحفاظ على الوحدة أو التوسع، أو النظام السياسي أو محاولة التأثير في النظم السياسية أخرى أو الموارد الطبيعية مثل اكتساب موارد أو تعزيز العلاقات مع الدول الغنية ضمانا لاستمرار التدفق أو الموارد البشرية، أو تدعيم المكانة الدولية[9]، فإنه نجد جميع الدول حريصة على اختيار وسائل تتناسب مع هذه الأهداف، وبهذا فإن لكل دولة سياستها الخاصة وسماتها الرئيسية التي تتوافق مع مبادئها ومصلحتها، هكذا هي السياسة المغربية، تتسم بالشباب والاستمرارية عموما، وهذا نظرا لانتماء المغرب لدول الجنوب أيضا.

فهي تسعى إلى اكتساب حضور متواصل من خلاله على سلوك حذر ومعتدل يهدف إلى التكيف مع حقائق المحيط الإقليمي، والدولي والاعتماد على تصور عقلاني يأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الداخلية ومتطلبات المحيط الذي تتفاعل ضمنه، وبالنظر إلى وضعية المغرب الإقليمية بعد الحرب الباردة، ودراسة المؤثرات العامة في سلوكه الخارجي، إزاء الدول المتعامل معها تقتضي منه دراسة وتبني سياسة خارجية مغربية وفق تصور استراتيجي بهدف دعم وتأكيد، هذه العلاقات عن طريق استغلال كل

---

8-ياسين السليني، المرجع السابق، ص30

9-محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،( القاهرة: مكتبة النهضة، 1988)، ص40.

الإمكانيات المحتملة باعتبار أن المغرب من منظور القدرة والإمكانيات الاقتصادية والعسكرية بلد متوسطا، وأقل من ذلك يستطيع مواكبة وتكييف هذه القدرات مع الرهانات الدولية والإقليمية وتجاوز الصعوبات والعراقيل التي توجهه، خاصة وأنها تراعي مصالحها القومية.

لقد اتضحت معالم السياسة الخارجية المغربية بشكل كبير في عهد الملك "الحسن الثاني"، فقد أصبح مستقلا، وستكون للملك الكلمة الفاصلة، وسيظهر مظهر الملك الموحد الذي يسعى إلى استعادة مقاطعات بلاده[10]، وكأي دولة لها مبادئ تحكم سياستها الخارجية وأهداف ترسمها، فالمغرب أيضا لها أبعاد تحكم سياستها الخارجية ونذكر منها:

**أولا:** توحّد المعايير التي تقوم عليها الدول المغربية، والتي تشهد على تدخل هذه العوامل، بما أن المؤثرات التاريخية التي نمت وترعرعت في المجتمع الوطني على المستوى الداخلي، لعبت دورا رياديا في إبراز هذه السياسة.

**ثانيا:** احترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة بعد انضمامه لهذه الأخيرة ، سنت تحديد الدور الطلائعي الذي ينوي المغرب أن يلعبه في المحيط الدولي، وكذا عدم التعبئة لأي كتلة غربية كانت أم شرقية.

**ثالثا:** استكمال لوحدته الترابية إذ يرى المغرب أنه وقع ضحية التقسيمات الاستعمار حيث يزعم أن فرنسا توسعت على جبهته الشرقية، واقتطعت منه تندوف ، بشار وأدرار وإن كان موضوع هذا الخلاف حسم مع الجزائر بعد أن دخل في حرب معها فإن موضوع الصحراء الغربية مازال قائما لحد الآن.

رابعا: الارتكاز على الثوابت الراسخة للأمة المغربية والمتمثلة في التشبث بالدين الإسلامي السمح، وقيمة الدفاع على الوحدة الوطنية أرضا وشعبا والتشبث بالملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي.

**خامسا:** تحسين صورة المغرب في الخارج، وجلب الاستثمارات الأجنبية وكذا اكتساب أسواق خارجية.

---

10-عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**،( الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص63.

**سادسا:** لتركيز على السيادة الوطنية وشرعية المطالب الترابية والتضامن العربي وكذا الإسلامي، وبهذا فعليه أن يلتزم بحضور كافة المنتديات واللقاءات والمؤتمرات والمفاوضات خاصة في إطار إتحاد المغارب العربي.

بعد وفاة الملك محمد الخامس في أبريل 1961 تولى ابنه ولي العهد مولاي حسن سرة الحكم في المغرب، والذي عرف أنه من أكثر الحكام العرب إلماما بالتاريخ الفرنسي والذي غرف من مبادئ السياسة الخارجية، يعرف بحنكته السياسية وتمرسه، إذ مارس السياسة الخارجية وهو ولي العهد قبل أن يتولى العرش حيث جلس " فرا نكس روزفلت" و"وآنستن تشرشل" وشارك ديغول مما أكسبه ثقافة واسعة وقرّبه إلى الغرب[11]، ما جعله يقرر نتيجة هذا القرب الانسحاب من جامعة الدول العربية سنة1961، ونظرا للشخصية التي يتمتع بها هذا الملك فإنه قد أعلن الحرب على الجزائر بغرض زعمه.

استعادة تندوف وبشار وأجزاء من أدرار كما أنه استمر في عدم الاعتراف باستقلال موريتانيا، إلى غاية اتفاقه مع ولد دادة عل اقتسام الصحراء الغربية، زيادة على ذلك فإن التكوين الذي تلقاه الحسن الثاني دفعه إلى المراوغة باستخدام الثغرات القانونية من أجل تمرير سياسته الخارجية، في مختلف المواقف الدولية، والملاحظ في هذا كله هو أن الثوابت التي قامت عليها السياسة الخارجية للملك الحسن الثاني هي سياسة الانفتاح على جميع دول العالم، وكذا التمسك بقرارات عدم الانحياز ومع ضرورة التكيف مع الأوضاع الدولية، وبناء على هذه الشخصية الكاريزمية فلقد احتل المغرب مكانة في المحافل الدولية، خاصة في ظل محدودية الموارد الاقتصادية لهذه الدولة، وقد استطاعت الدبلوماسية المغربية خلال هذه المسيرة أن تحقق انجازات مهمة بفضل السياسة الخارجية الذكية للمغرب والتي مكنته من الوصول إلى الموقع الهام الذي يحتله اليوم داخل المجتمع الدولي، فالمغرب يتمتع بمكانة متميزة بفضل الجهود التي بذلها ومازال يبذلها لربط علاقات جيدة ومتميزة مع سائر الدول الشقيقة والصديقة على أسس السلم والصداقة وحسن الجوار ونبذ العنف والعدوان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[12].

---

11-أعراب ياسمين، **قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية1990إلى 2010**، (مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر: 2012-2011)، ص37.

12- بو بوشنشر محمد، السياسة الخارجية المغربية، جامعة محمد الأول، على الرابط:
:http://www.maghress.com/hespress/46747 02/05/2014 12 :24H.

ومن جهة أخرى ظل الفضاء الخارجي دوما يشكل أولوية في السياسة الخارجية المغربية بدليل أنها احتضنت جميع المحطات التاريخية الكبرى لمسلسل هذا البناء المغاربي، والتي انطلقت منذ سنة1948، بتشكيل لجنة تحرير المغرب العربي الكبير كسند لرجال المقاومة المغاربة والجزائريين والتونسيين، واستمرت هذه المسيرة مع مؤتمر طنجة سنة1958 للأحزاب السياسية المغاربية، وتوجت سنة1989 بتأسيس التعاون المغربي المشترك.

كما تؤكد المملكة المغربية في مناسبات عدة حرصها على الالتزام بتفعيل إتحاد المغرب العربي باعتباره خيارا استراتيجيا لا مناط عنه، وتؤكد أيضا على العمل على بناء الاتحاد المغربي كما قلنا كخيار استراتيجي، وتأكيدا على هذا المطلب، وجه الملك محمد السادس خطابا للأمة بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للمسيرة الخضراء، الدعوة إلى اتخاذ قرارات اندماجية وتكاملية ومستقبلية شجاعة، وحدد الملك في هذا استعداد المغرب سواء على الصعيد الثنائي، أو على المستوى الجهوي، للتجسيد الجماعي لتطلعات الأجيال الحاضرة والصاعدة، إلى انبثاق نظام مغاربي جديد، ويفسح المجال للحوار والتشاور والتضامن والتنمية كما أعرب الملك على نظام مغاربي جديد يشكل بدوله الخمس لوحدة عربية رئيسا للتعاون الأورو–متوسطي وفي الاستقرار والأمن داخل الإقليم[13].

لطالما سعى المغرب لتعزيز علاقاته مع كافة الدول المغاربية، ويظل مقتنعا بضرورة الحوار والتشاور والتوافق، ويرى أنها الشكل المناسب لإنهاء النزاعات والخلافات التي تشهدها المنطقة، وفي هذا السياق دشن المغرب خلال السنوات القليلة الماضية مجموعة من المبادرات بهدف تمتين العلاقات مع الدول الجوار وتحقيق الانطلاقة الفعلية للبناء المغاربي، وبناء على هذا ومنذ بداية سنة2012، بادر المغرب بجهوده الحثيثة والمعهودة من أجل المساهمة مع باقي الدول في سبل تحريك العمل المغاربي، وفي هذا السياق قام وزير الشؤون الخارجية والتعاون بعدة زيارات للدول الأعضاء بالاتحاد، وهذا لدراسة مختلف القضايا جهويا ودوليا، بهدف توحيد الرؤى والمقاربات وتبني الإستراتيجية الملائمة للعمل الوحدوي المغاربي.

وفي إطار المعاملات المغربية المتقدمة مع الاتحاد الأوروبي فإنه يشكل مدخلا لعلاقة إستراتيجية خاصة بين الاتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، بهدف تحقيق اندماج مغاربي ليس فقط للأغراض

---

13- **الأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية.**

الأمنية، وإنما للضرورة الاقتصادية والإنسانية وفي خصوص علاقته مع الو المتحدة الأمريكية يسعى المغرب دائما إلى التذكير بأهمية الحوار مع الإدارة الأمريكية حول منطقة المغاربة وما يجري فيها من أحداث.

## المبحث الثاني: طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية

في محاولة لنا لدراسة العلاقات الجزائرية المغربية لابد من الإحاطة بأهم ما شهدته كل من الدولتين من تطورات التي تأتي طبعا تحت المتغيرات الداخلية من النظام السياسي و المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، وكذا الخارجية داخل النظام الدولي، ومدى تأثير كل هذه المتغيرات على طبيعة هذه العلاقات.

### المطلب الأول: تطور العلاقات الجزائرية المغربية

بالرغم من تنوع العلاقات المغاربية التعاونية، فإن هناك قدرا من عدم التوازن في هذه العلاقات، وما تتضمنه من مجالات مختلفة، بعبارة أخرى هناك تركيز نسبي أعلى للتعامل مع دولة دون أخرى، وفي مجالات مختلفة عن الأخرى، وبالتالي فسمة الشمول هي قاصرة على الوصف الإجمالي للعلاقات المغاربية ونختص بالذكر منها علاقة الجزائر والمغرب.

وعلى الرغم من أن البلدين الجزائر والمغرب يمشيان إلى فضاء عربي إسلامي واحد، وهو العالم العربي، والأمة العربية، والروابط المشتركة من لغة ودين، وكلّها مجتمعة لا تشجع على التطبيع وحسن الجوار بين البلدين فقط بل، إنها تشكل أساسا صلبا لأي وحدة اندماجية خالصة[14]، والغالب على العلاقات الجزائرية المغربية هو سمة الصراع والتنافس، وهذا منذ الاستقلال للبلدين، إذ دخلتا سنة1963 في نزاع عسكري بسبب قضية الحدود بينهما، وهو ما بقي تأثيره إلى يومنا هذا، ويعود أساس هذا التناقض بين فعل الإيمان بالوحدة والعدائية في واقع العلاقات إلى النمط السلطوي في شرعية الحكم السائد في كلا البلدين.

---

14- توفيق مدني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، دراسات تاريخية سياسية**، (دمشق: من منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2006)، ص25.

أما النظام المغربي فهو يشكل استمرار الملكية محورا استراتيجيا تعطى له الأولوية، أما الجزائر وأقله حتى غياب "بومدين" عام1978، فالثورة مهددة بالفشل، إذا كانت ستتوقف عند الحدود المغربية، وما كثبان الرمل ومساحات الأرض في تندوف سنة1963 أو في الصحراء الغربية1975 سوى ذرائع للمنافسة بين النظامين الذين يرى كل منهما في الأخر تهديدا له.

ولقد رسمت زيارة الملك الحسن الثاني الجزائر مع وفده الوزاري لتهنئة الرئيس الجزائري أنداك أحمد بن بلة وتهنئة الحكومة الجزائرية الأولى بعيد الاستقلال، لقد كانت العلاقة أنداك تبشر بمستقبل مغاير لما شاهدناه طيلة العقود الماضية، لقد عبر من خلال هذا الملك الحسن الثاني عن أن استقلال الجزائر هو مكتمل استقلال المغرب وامتداد له، مؤكدا على أن الدعم المغربي للجزائر المستقلة سيكون امتداد لدعمه لقضية تحررها من الاستعمار الفرنسي الذي أسهم فيه المغرب بسخاء، ولقد نوه الرئيس الجزائري بذلك.

وخلال هذه الزيارة من قبل الحسن الثاني طلب الرئيس أحمد بن بلة أن ترجى الجزائر إعادة التراب الممتد على حدوده الشرقية مع الجزائر الذي كانت فرنسا قد اقتطعته من المغرب وضمته إلى الجزائر، وكانت تطلق على الجزائر اسم المقاطعات الفرنسية الثلاث ولم تكن الجزائر تنازع في مغربية هذا الجزء لقد وافق الحسن الثاني على طلب بن بله إلا أن هذا الوفاق لم يدم طويلا وهذا باندلاع حرب الرمال بين البلدين، وهذا عودة الحسن الثاني إلى المغرب، وعلى إثر مناوشات بين الجيشين، الجزائري والمغربي وقعت هذه الحرب، على رمال تندوف والتي تؤوي اليوم الجزائر فوقها "البور يساريو" المتمردة على وطنه، وتدعمه وتسلمه وتمويله.

لقد شهدت العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر تطورا ملحوظا بعد الانقلاب الذي أجراه العقيد هواري بومدين وزير الدفاع في حكومة الرئيس أحمد بن بلة، وأطاح بحكمه، وتأسست نواة الاتحاد المغاربي على بنية اقتصادية، ولقد رسخ العقيد هواري بومدين فكرة التعاون المغربي ووصفها حلقة أساسية في المؤسسات الاقتصادية.

ولقد عرفت العلاقات تحسننا واضحا ما جعل الدبلوماسية الجزائرية تتحرك لتقريب وجهات النظر نحو التقارب والوفاق بين هذه الدولة والدول الأخرى[15]، والذي جسدته في معاهدة الجزائر وتونس في

15- محامي كريمة، **الدور الإقليمي للجزائر في المغرب العربي من2000إلى2013**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر2012 -2013)، ص42.

1983/03/19، ولقد تركت هذه المعاهدة المجال مفتوحا للوفاق ما بين الدول الأخرى ومظاهرها ظهرت في لقاء الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والملك المغربي الحسن الثاني في 1983/02/16، إذ أن هذا اللقاء وإذ فتح المجال لعودة الاتصالات فإنه لم يسفر عن نتائج محددة بل على العكس استمر بعده توتر العلاقات على صعيد المشكلة الرئيسة وهي الصحراء الغربية، ونتيجة هذا التقريب من تونس بغية وساطة هذه الأخيرة بين الجزائر والمغرب، ترى تونس أن مصلحتها تكمن في التقارب خاصة وأنها في تلك الفترة عرفت مشاكل كبيرة ، كتزايد حدة الصراع الداخلي، إضافة إلى التهديدات الليبية تجاهها[16].

وبهذا فقد عرفت العلاقات الجزائرية المغربية مراحل من المد والجزر لا ينتهيان على العلم أن التطبيع الكامل بين المغرب والجزائر، يمثل شرط أساسي من شروط الاتحاد المغاربي، ومطلبا دوليا يجتمع عليه الموفدون عبر المتوسط وعبر الأطلسي فبعد أن تعرض الرئيس الجزائري هواري بومدين إلى أزمة صحية أدت إلى وفاته حل مكانه الشاذلي بن جديد الذي وجد فيه الملك المغربي محورا يعيد العلاقات المغاربية أحسن مما كانت عليه.

ومن خلال حديثين مهمين أولهما تجديد العمل باتفاق ترسيم الحدود ضمن معاهدة حسن الجوار في إيفراين1988، وثانيهما اجتماع العاهل المغربي إلى قيادتين في جبهة البوريساريو للمرة الأولى في مراكش في حضور الرجل الثاني في الجبهة بشير مصطفى السيد، مهامه إلى انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد المغاربي في مراكش عام1989، إلا أن هذا لم يدم طويلا، فلقد اخترقت العلاقات الثنائية والتعاون المغربي الجزائري وهذا نتيجة استقالة الرئيس بن جديد تحت ضغط الأزمة الداخلية في البلاد الناتجة أصلا عن ظهور جبهة الإنقاذ التي اكتسحت الانتخابات البلديات وتعطيل المسار الانتخابي.

وفي الوقت الذي بدأ الحوار المغربي الجزائري من نوع أخر على خلفية المسألة الإسلامية متمثل في طلبات الجزائر لتسليم المعارضين الإسلاميين في مقدمتهم الناشط عبد الحق لعايدة، ودار على واجهة أخرى حوار بين المؤسسة العسكرية الجزائرية والمعارض الجزائري محمد بوضياف الذي كان يقطن بقنيطرة المغربية ويدير مصنعا للبناء، وقد حرص في مغادرته المغرب ليصبح رئيسا للجزائر، على تأكيد التزامه إيجاد حل سريع لمشكلة الصحراء الغربية، إلا أنه لم يصل إلى مراده فتوفي إثر طلقات نارية في قاعة اجتماعات في عنابة عام1992، وطالت شظاياه العلاقات بين البلدين، إذا اندلعت أزمة حادة بعد ذلك

16- صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية من 1989إلى 2007**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع,2011)، ص149.

بين الجارين، إذ تورط رعايا من أصول جزائرية ومغربية في هجمات فندق أطلس ألنستي في مراكش التي انعكست تداعياتها سلبا على علاقات البلدين عام1994، وقد فرضت المغرب التأشيرة على الرعايا الجزائرية وردت الجزائر بالمثل وبزيادة غلق الحدود البرية في صيف1994.

إذ لما توفي الرئيس بو ضياف خلفه الرئيس "اليمين زروال" الذي ما لبث أن قدم استقالته، وهذا ما أدى إلى حالة الفراغ المؤسساتي ما فرض على أصحاب القرار إجراء انتخابات رئاسية مبكرة عام1999[17]، ليفوز الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة.

وعندما توفي الملك الحسن الثاني في تموز1999، انتقل الرئيس بوتفليقة المنتخب حديثا، بهذه المناسبة إلى الرباط، حيث تكلم عن مستقبل العلاقات بين البلدين، واستقبله بالمثل العاهل المغربي الشاب محمد السادس لبدء عهد جديد مع الجزائر، وكان هذا بفتح الحدود إلا أنه في هذا اليوم حصلت مجزرة رهيبة راح ضحيتها36 مدنيا على يد الجماعة الإسلامية المسلحة التي تقول أن الجزائر أتن لها قواعد خلفية في المغرب، فقد بخرت كل الآمال التي كانت معلقة على معاودة التطبيع بين المغرب والجزائر من جديد.

ولقد تجددت اللقاءات بين الرئيس الجزائري بوتفليقة والعاهل المغربي محمد السادس إلا أنها لم تنجح، ومن بين هذه اللقاءات لقاؤهما على هامش القمة الإفرو أوروبية في القاهرة والذي توسطت فيه مجموعة من رؤساء العرب وحتى الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وهذا في زيارة هذا الأخير الرباط[18]، كما استقبل محمد السادس في باريس في المدة الأخيرة واعتبر لقاء القاهرة الثاني بين بوتفليقة ومحمد السادس، إشارة على تحسن ملحوظ سيعترض العلاقات الجزائرية المغربية لكن سرعان ما عاد التوتر خاصة بعدما أقبل أحد المغاربة على إسقاط العلم الجزائري من أعلى القنصلية الجزائرية بالمغرب، مما جعل الجزائر تدين بشدة انتهاك مكاتب قنصلياتها العامة، واستدعيت المكلف بالأعمال للملكة المغربية في الجزائر مطالبة بتقديم توضيحات مفصلة عن الموضوع.

وتعود هذه الأزمة بعدما شاركت الجزائر في مؤتمر دعم الشعب الصحراوي في أبوجا بنيجيريا، والذي طالبت فيه الجزائر بتوسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتشمل تكفل أكثر بمراقبة حقوق الإنسان

---

17-وليد عبد الحي ناصيف ، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة1، 2010)، ص89.

18-دون مؤلف، مقال في العلاقات الجزائرية في الرباط، على الرابط:

http://www. Niopost. net content , 855-02-05-2014.

بالصحراء الغربية، هذا الطلب استفز المغرب بشكل كبير والتي ترى بأن البور يساريو ومن ورائه الشعب الصحراوي ليسوا سوى جزء من المغرب[19]، وخلاصة القول أنها كما يجمع الكثير من المحللين الذين يرون أن العلاقات المغربية الجزائرية، لم تنضج بعد وما يحدث في الحاضر بينهما هو مجرد فقاعات في الهواء لأن ملفات العقد المتراكمة بين البلدين تعود إلى ما قبل ربع قرن، أي منذ استقلال الجزائر التي عملت على دعم ملف الصحراء الغربية التي يؤكد بعض المفكرين والمهتمين بالعلاقات المغاربية أنها امتداد لحرب الرمال الحدودية بين الجزائر والمغرب.

## المطلب الثاني: التنافس كمحدد للعلاقات الجزائرية المغربية

لقد شهدت العلاقات المغربية الجزائرية، كما لاحظنا في العنصر السابق، مظاهر عدة تجمع البلدين أما بالتعاون والتنافس أو الصراع، ولعل ما يميز هذه العلاقات هو التنافس في مجالات معينة، خاصة منها التنافس السياسي والتنافس على التسلح، وكذا التنافس الأكثر وضوحا وتعقيدا وظهورا هو قضية الصحراء الغربية، والتي لها الحظ الأوفر لتجمع بين البلدين في إطار صراعي تنافسي.

**أولا: أزمة الحدود**

إذا كانت بريطانيا التي لعبت الدور الأساسي في وضع كثير من حدود المشرق العربي، فإن فرنسا هي التي تولت القيام بهذا الدور، وبنفس الديناميكية في أجزاء منطقة المغرب العربي، وعلى الرغم من الأجزاء من الحدود السياسية بالمنطقة، كانت مرسومة قبل مجيء الاستعمار الأوروبي، إلا أن أغلب الباحثين والمؤرخين يجزمون بذلك ،أن ظاهرة الحدود بشكلها الحالي إلى الدور الاستعماري الحديث[20]، كما لاحظت هذه المنطقة عبر التاريخ مظاهر الوحدة والتجزئة شأنها في ذلك شأن بقية أقطار العالم العربي، حيث إن المنطقة المغاربية كانت تعرف بعض تجاربها التاريخية الطويلة وحدة متماسكة لمكوناتها من حدود مصر الساحلية، إلى حدود الأطلسي مرورا بجميع سواحل إفريقيا الشمالية وصولا إسبانيا، وحتى فترات التفكك والانفصال بين الوحدات السياسية بالمنطقة فإن هذه الأخيرة ظلت دائما وعاء حصاري، وكتلة سيكولوجية متراصة، لا تعرف فيما بين مكوناتها البشرية والجغرافية حواجز أو حدود إلا أن

19-وليد عبد الحي ناصيف، المرجع السابق، ص91.
20- محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي**، (المغرب: إفريقيا الشرق, 1999)،ص 39.

التحولات السياسية التي أخذت تخضع لها في ظل التدخلات الأجنبية هي التي أدت في نهاية المطاف إلى إفراز ظاهرة الحدود، وخاصة أثناء التدخل العثماني والأوروبي بالمنطقة.

ونظرا لأهمية هذه المنطقة من حيث الموقع الاستراتيجي الجهوي، وكذا لموقعها القريب من القارة الأوروبية ومحاذاتها لشواطئ الأطلسي والمتوسط، حاولت السيطرة على هذه المنطقة، وهذا اعتمادا على عدة طرق ومنها إثارة النزاعات الداخلية بي المكونات الاجتماعية وإثارة المشاكل الحدودية خاصة التي بين الجزائر والمغرب.

وتشكل الاتفاقيات بين المغرب والجزائر بعد احتلال هذه الأخيرة من طرف فرنسا أهم النصوص والمراجع المتعلقة بنشأة الحدود بالمنطقة، إذا أن معظم هذه الفقرات من الاتفاقيات كانت تصب بصفة مباشرة على مسألة الحدود مع الجزائر ويعود الأصل لنشأة جزء من الحدود المغربية الجزائرية إلى عهد التواجد العثماني بالمنطقة فبعد ما تمكنت الإمبراطورية العثمانية من ضم أغلب أقطار المغرب العربي، ماعدا الجزء المتمثل في المغرب الأقصى ، مما أدى إلى نشب منازعات بين الجانبين العثماني والمغربي حول حدود مجالات سيادة كل منهما، وقد تم حسم بعض هذه النزاعات عن طريق تخطيط بعض الحدود التي شكلت فيما بعد أساسا للمفاوضات التي جرت بين كل من دولة المغرب وفرنسا التي احتلت الجزائر منذ عام 1830.

ومما تؤكد بعض المصادر من اختلاف الحدود بين الجزائر والمغرب قد نشأ من الحقبة حيث أن فرنسا تسيطر على الدولتين لكنها كانت تعتبر الجزائر جزءا من الأراضي الفرنسية بينما كان المغرب محمية بموجب معاهدة محددة التاريخ، انتهت باستقلال المغرب عام1956 لذا عمدت الإدارة الفرنسية إلى توسيع حدود الجزائر فيما وراء الخط الذي كان يفصل بين الدولتين150كلم من الساحل للبحر الأبيض المتوسط، بما فيها جنوب هذه المنطقة فلم تكن قد خططت بعد ومن ثم توسعت فرنسا في إقليم الصحراء التابعة للجزائر حتى وصلت إلى الصحراء الاسبانية[21].

وإن أول إشارة من طرف فرنسا إلى ما ينبغي أن يكون عليه موقع الحدود بين المغرب والجزائر وردت في نص معاهدة الصلح المبرمة في طنجة بينها وبين المغرب في أعقاب معركة بسيلي التي دارت بين القوات الفرنسية المحتلة للجزائر والقوات المغربية المساندة للثورة الجزائرية المناهضة لهذا الاحتلال،

---

21- ناظم عبد الواحد الجاسور، **إشكالية الحدود في الوطن العربي، دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية**، (عمان: دار مجدو لاوي للنشر والتوزيع، 2001)، ص161.

وفي هزيمة المغرب اضطر إلى توقيع معاهدة طنجة في سبتمبر1844، التزم بمقتضاها بالتخلي عن مواصلة الدعم للثورة الجزائرية كأحد الشروط لعقد الصلح مع فرنسا.

ومنذ حرب الرمال دخلت كل من الجزائر والمغرب في صراع سياسي، ومنافسة حادة ساهمت في تكريس حالة التوتر والقطيعة في علاقاتها[22] ومن مظاهر هذا التنافس السياسي أيضا بين البلدين الجزائر والمغرب، هو سياسة كل منهما لاستقطاب لموريتانيا، وهذا من خلال توطيد علاقات الرباط مع تونس، مقابل فتور واضح في علاقات المغرب مع موريتانيا، في الوقت الذي سارعت فيه الجزائر إلى بعث الكثير من التراخي في أواصر علاقاتها مع نواكشوط[23]، ويأتي التجاذب المغربي والجزائري حول التقرب إلى

موريتانيا في سياق التهنئة التي بعث بها رئيس موريتانيا محمد ولد عبد العزيز، إلى زعيم البور يساريو محمد عبد العزيز، بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للجمهورية الصحراوية، وأيضا في خضم التنسيق الأمني والاقتصادي المكثف بين الجزائر وموريتانيا، في الوقت الذي تسعى فيه الدبلوماسية المغربية إلى إصلاح ما فتر من علاقات مع نواكشوط.

يمكن القول أن الحدود بين المغرب والجزائر أخذت تعزف بوادر تسويتها منذ 1968، في أعقاب اللقاء الذي جمع بأفران دزيري خارجيتي البلدين أحمد العراقي وعبد العزيز بوتفليقة، وهو اللقاء الذي تمخضت عنه معاهدة أفران التي أعرب فيها الطرفين عن رغبتها في تدعيم روابط الأخوة والصداقة وحسن الجوار التي تقتضيها العوامل التاريخية المشتركة بين البلدين، وهذا إلى جانب الجنوب المبذولة في تسوية هذا النزاع والواضحة منها هي جهود منظمة الوحدة الإفريقية من خلال مبادرتها في الوساطة وأولها عام1963 وجاءت هذه المبادرة سابقة لمبادرة الجماعة العربية لتسوية النزاع.

وهذا بالدعوة إلى عقد مجلس الجامعة لاجتماع غير عادي بناء على دعوة الأمنية في 1963/10/19، إصدار المجلس قرارات سبحت كلا الدولتين قواتها المسلحة إلى مراكزها السابقة لبدأ الاشتباكات المسلحة مع تكوين لجنة وساطة عربية لاتخاذ ما يقتضه حزم النزاع بالطرق السلمية، وفشلت هذه المبادرة برفض المغرب للقرار، ولقد أسفرت أيضا قمة باماكو التي جمعت العاهل المغربي والرئيس

---

22- محمد رضوان، المرجع السابق، ص173.

23-سهى عيد رجب، **نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن العرشين إلى بدايات القرن الواحد والعشرين**، الطبعة1، (مصر: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009)، ص131.

الجزائري والمالي وأسفرت عن اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار وتسوية الخلاف عن طريق المفاوضات، ورغم أن البلدين قد اجتاز مرحلة من الهدوء، فإن لقاء العاهل المغربي الحسن الثاني والرئيس الراحل "هواري بومدين" في 27 أيار 1970.

فقد تبنى البيان الصادر عن هذا اللقاء نفس المبادئ القاضية بإنهاء النزاع حول الحدود، وقد تم انشاء لجنة مختلطة مهمتها وضع شريط للحدود بين البلدين وكما وضع دستورا لاستقلال مشترك لمناجم الحديد بغار جبيلات وبهذه الاتفاقية طويت مشكلة الحدود ووضعت في إدراج مكاتب الوزارة الخارجية، حيث اشتعلت مشكلة الصحراء التي انشغلت بها المغرب وأضحت خيارا استراتيجيا لا يمكن خسارته

**2-ثانيا: قضية الصحراء الغربية :**

تقدر مساحة الصحراء الغربية بنحو2284كلم$^2$ ويبلغ طول ساحلها الأطلسي1110كلم، أما الحدود البرية فيبلغ 2046كلم منها443كلم مشتركة مع المغرب، و1561 كلم مشتركة مع موريتانيا و42كلم مشتركة مع الجزائر[24]، وعمر النزاع على هذه المنطقة هو32عاما والذي استطال بين المملكتين المغربية وجبهة التحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أو البو لساريو منذ1975، وقد مرت القضية بفترة ركود طويلة.

و لقد تعدد أطراف النزاع على منطقة الصحراء الغربية والتي يمكن تقسيمها إلى أطراف مباشرة وأطراف غير مباشرة:

***الأطراف المباشرة:** والتي تمثلت في جبهة البور يساريو التي تهدف إلى إقامة دولة مستقلة في إقليم الصحراء الغربية ، وبدأ نشاطها العسكري إبان الاستعمار الاسباني، ولقد لقي الدعم من ليبيا والجزائر وقد انتشرت معسكرات التدريب الصحراويين في الدولتين[25].

تهدف هذه الجبهة إلى تحقيق الاستقلال التام للأراضي الصحراوية بإقامة دولة الصحراء المستقلة، ومنذ أن أعلنت اتفاقية مدريد في1975 والبور يساريو تواجه معارك سرية دارت في الجزء الموريتاني من الصحراء تجاوزت نطاق الأراضي الصحراوية أحيانا بتنفيذ هجمات عديدة على مدن في

---

24محمد عيساوي، **الأبعاد الإقليمية والدولية لنزاع الصحراء الغربية**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر2011-2012 )، ص51.

25- إسماعيل معراف، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث الشرعية الدولية**، (الجزائر: دار هومة، 2010)، ص248.

عمق الأراضي الموريتانية بما في ذلك الهجوم مرتين على العاصمة نواكشوط، وتم التركيز في هذا على موريتانيا الطرف الأضعف لتكسير التحالف المغربي الموريتاني وبالفعل نجحت في ذلك، وبالرغم من أن جبهة البور يساريو فقدت الدعم والمساندة للحركات التحررية الثورية فإنها لا تزال الطرف الأهم في النزاع، كما فقدت كثيرا من أوراقها بعد تراجع الأنظمة اليسارية عن دعمها وانشغال الجزائر بنفسها وهي تحاول الاستفادة من النزاع المغربي الاسباني، ومن الخطر الموريتاني التقليدي من المغرب، وهي لا تخفي ارتياحها لعودة الاهتمام الجزائري بالملف بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم.

أما الطرف المباشر الثاني في النزاع الصحراوي وهو المغرب الذي يعتبر إقليم الصحراء الغربية امتداد لها وجزء من سيادته غير قابل للتقسيم، ومن حيث الإمكانيات فالمغرب قوة هامة لها نفوذ هام في المحيط الإقليمي تنشد لعلاقة قوية مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وسعت لحسم النزاع عمليا بضم معظم الأراضي الصحراوية وهي لا تخفي قلقها من استفتاء لا يخضع لشروطها.

***الأطراف غير المباشرة:** والتي تتمثل في الجزائر وموريتانيا وليبيا، لكن موضوعنا هنا سنتناول الجزائر على الوجه الخصوص، فهي ترى أن رغبة المغرب في ضم إقليم الصحراء الغربية توسعها على حسابها، حيث أن الجزائر ذات الطابع الجمهوري والتوجه الثوري تعتقد أن ضم المغرب للصحراء هو دعم لأطماعه التوسعية في المنطقة وفي الجزائر، وأنه فيما سبق خاضت معه معارك على السيادة في منطقة تندوف الحدودية وتهدف الجزائر في هذا المجال إلى الحفاظ على توازن القوى مع المغرب من خلال مساندتها للبوليساريو هذا أدى إلى إضعاف قوتها لجعلها تتخلى عن مطالبها في تندوف[26]، وكذا الدعم المباشر لجبهة البور يساريو، أما من حيث الإمكانيات، فالجزائر تعتبر الداعم التقليدي لجبهة البور يساريو حيث استطاعت أن تعبئ عدد كبير من الدول السارية لصالح البور يساريو، وضمت لهذه الجبهة غطاء سياسي وعسكري، مكنها من الصمود أمام الهجمات المغربية المتكررة، حيث انشغلت بنفسها إبان الأزمة الداخلية لكنها مازالت تملك دوور في النزاع إلى حد الآن[27].

وتعتبر قضية الصحراء عقدة التناقضات المستعصية في سياسات هذه الأطراف تؤكد النتائج لصيرورة تراكم الأحداث السياسية والعسكرية والدبلوماسية طيلة السنوات الماضية ، حيث تم دخول مشروع

---

26-محمد صادق صابور، **مناطق الصراع في إفريقيا**،(مصر: دار الأمين، 2006)، ص143.
27-محمد صادق صابور، المرجع السابق، ص145.

الدولة الصحراوية في أزمة الصراع الوحدة والتجزئة في المغرب العربي،وليس هنا كنطاق لهذه الأنظمة في هذه البلدان.

ولقد تم رسم حدود ما يسمى بالصحراء الاسبانية وفقا لاتفاقيات فرنسا مع اسبانيا، وذلك بعد تقسيم إفريقيا بين القوى الغربية عام1884 في مؤتمر "برلين"، وقد حصلت اسبانيا على المنطقة الساحلية وما يعرف بالداخلة حاليا، بينما أصبح معظم المغرب محمية فرنسية عدا منطقة الريف الاسبانية تحت الحكم الاسباني عام1957، حيث انسحبت السلطات المستعمرة عن الإقليم كرد فعل لتطورات سياسة جرت في اسبانيا، ففي أكتوبر1975 ، أصدرت محكمة العدل قرارها القاضي بإثبات أن للمغرب وموريتانيا روابط مع قبائل الصحراء بما أنه لا يتعارض مع مبدأ تقرير المصير، واستندت المغرب على هذا القرار، ووجهت المسيرة الخضراء وقوامها350ألف شخص نحو الصحراء، حيث تخطت الحدود في نوفمبر1976، ولقد أدت أيضا اتفاقية منطقة شمالية وأخرى جنوبية وتسليمها إلى المغرب وموريتانيا على التوالي، ومنذ ذلك الحين أصبحت المستعمرة تعرف بالصحراء الغربية، كما تمثل هذه الاتفاقية منعطفا حاسما في القضية الصحراوية، إذ أخرجت البر لساريو بدون أي مكسب، كذلك ألغت دور الجزائر بعد أن كانت على تنسيق قام مع جارتها المغرب وموريتانيا بخصوص تصفية الاستعمار من الصحراء، وبهذا حددت كل من ليبيا والجزائر تأييدهما للبور يساريو التي أعلنت استقلال الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية، وهاجمت موريتانيا وعندما تخلت هذه الأخيرة عدائيتها الإقليمية عام1979 تحرك المغرب باحتلال القطاع الجنوبي ما أدى إلى دخول المغرب

والبور يساريو في حرب مريرة، وقد عملت الجزائر من خلال توظيف كل إمكانياتها السياسة والدبلوماسية للحصول على الاعتراف الدولي للجمهورية الفتية، في حين عمل بالمقابل المغرب على حث دول الجوار المغربية والعربية، بعدم الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، وقطع الطريق أمام اعتراف دولي بها.

استمرت الحرب بين المغرب والبوليساريو إلى غاية الاتفاق على تسوية بين الطرفين بوساطة الأمم المتحدة في1991 ووفقا لها تم تنفيذ رسمي لوقف إطلاق النار في سبتمبر1991 مع الاتفاق على إجراء استفتاء تحت إشراف لترميم المتحدة يوفر للصحراويين بيّن الفرصة للاختيار بين الاندماج مع المغرب أو الاستقلال، وبدأت بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ العملية الخاصة بتحديد هيئة الناخبين لهذا الاستفتاء، إلا أن هذه الجهود اصطدمت باستمرار الخلاف بين المغرب وجبهة البوليساريو حول مسألة تحديد معايير من يحق لهم التصويت في الاستفتاء، وكانت الأمم المتحدة قد وضعت خطة للسلام وافق

عليها مجلس الأمن في 1990، تقتضي اعتماد احصاء1974 الذي أجرته السلطات الاسبانية وهو ما رفضه المغرب الذي أصر على أن جميع الصحراويين أو الذين ينحدرون من أصول صحراوية لهم الحق في المشاركة في الاستفتاء خاصة أولئك الذين أسقطت اللوائح الاسبانية أسماءهم عمدا في إحصاء 1974، أما البوليساريو قصر على أن هذه اللوائح هي الشرط الأساسي للتسوية، وقد زاد من تعقيد الموقف التوتر الذي شهدته العلاقات الجزائرية المغربية التي تعتبر الخلفية التي يجري عليها النزاع، وقد لاحظ المراقبون أن تدهور العلاقات بين المغرب والجزائر قد ارتبط بتغيير تركيبة الحكم في الجزائر في التسعينيات بعد اغتيال محمد بوضياف.

شهد عام1994 تحركا دبلوماسيا من هيئة الأمم المتحدة لتحرير الصحراء الغربية فقام الممثل الأمين العام لها بزيارة الجمهورية الصحراوية والمغرب والجزائر من أجل تحقيق صيغة وفاق، لمن يحق لهم التصويت غير أنه أعلن بعد محادثاته استمرار الخلاف في وجهات النظر حول التأويلات الخاصة بالمعايير، بين المغرب والجزائر والبوليساريو من جهة أخرى، وفي 1994/07/15 قدم الأمين العام "بطرس غالي" تقرير إلى مجلس الأمن بخصوص مشكلة الصحراء الغربية أنه بقي معلق التنفيذ بسبب محورية القضية الصحراوية في العلاقات الجزائرية والمغربية، ولولا طبيعة المد والجزر الذي يحكم في الموازين القوى المنطقة وعلاقة ذلك بالوضع الداخلي لكلا القطرين الجزائر والمغرب، مما أدى ذلك إلى مواجهة عنيفة ومفتوحة إلا أن هناك حرص على عدم المغامرة بالوصول إلى مواجهة مباشرة تصرفات الطرفين.

**ثالثا: التناقض بين طبيعة النظامين**

بعد الاستقلال اختارت الجزائر النهج الاشتراكي الثوري المداهم لحركات التحرير (الاتجاهات اليسارية) عبر أنحاء العالم، إن الاشتراكية تنطوي في فحواها على ثورة ضد كل أشكال السلطة التقليدية ومن بينها الملكية، والتي تعد طبيعة عرقية في النظام السياسي المغربي يتخوف من تصدير ثورة له من جهة ومن دعمها للأحزاب اليسارية فيه.

وتعقد هذا الخوف بظروف الحرب الباردة فعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، اتفقتا على أن تبقى منطقة بمعنى عن الصراع القطبي إلاّ أن ذلك لم يتحقق في الواقع لأن كلا النظامين الجزائري والمغربي كانا قريبين لإحدى الكتلتين على الأخرى، فالجزائر محسوبة على الكتلة الشرقية والمغرب محسوبة على الكتلة الغربية وبالتالي انتقلت عدوى التنافس القطبي من المستوى العالمي

بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى المستوى الإقليمي بين البلدين، والتي حافظ عليها البلدان لحد الآن على الر غم من انتهاء الحرب الباردة.

إن خوف النظامين من بعضهما البعض والشك المتبادل في نواياهما قد فتح لحدود لترسم معضلة الأمن بين العلاقات للبلدين، بما أن الجزائر والمغرب لا يثقان في بعضهما البعض انطلق في التسلح ولأن كلاّ منهما يتسلح فهما لا يثقان في بعضهما، ابتداء من حرب الرمال بدأ التسلح المتبادل بين البلدين والذي ما طفئ يزداد بسبب المستجدات المرتبطة بالصحراء الغربية التي هددت بإشعال حرب مفتوحة، فحرست كل من الجزائر والمغرب وعلى نطاق واسع للتزويد بالأسلحة الأكثر حداثة، وبالتالي الأكثر كلفة، وتضاعفت النفقات على الأسلحة بين البلدين، الشقيقين المتصارعين إلى أن وصل إلى حدود 1,3 مليار بين عامين 1986/1974، بالنسبة للجزائر و887,48مليون دولار للمغرب في نفس الفترة.

توقف سياق التسلح مع نهاية الحرب الباردة بسبب الأجواء السلمية الدولية وبعد سقوط جدار برلين والعشرية السوداء التي دخلت فيها الجزائر، واتفاقية وقف إطلاق النار بين المغرب والبوليساريو، إلى أن السباق سرعان ما استنزف منذ 2006، تصدرت فيه الجزائر المرتبة الأولى في القارة الإفريقية ب2,43 مليار دولار في سنة2013 بنسبة63% من وارداتها، يليها المغرب1,57مليار دولار في نفس السنة وبنسبة22% من وارداتها حسب معهد ستوكهولم للدارسات من أجل السلام[1].

ويرى الأستاذ عبد العزيز قرفي أن إقبال الدولتين على شراء الأسلحة اليوم يدخل في إطار التحديات التي باتت تفرضها المتغيرات الجيو سياسية في منطقة المغرب العربي التي شهدت سقوط للأنظمة في ليبيا وتونس، وهو نفس ما ذهب إليه الخبير في الشؤون العسكرية محمد ألعماري، إذ أكد أن تسلح الجارتين غير مرتبط بالعلاقة بين البلدين وإنما بجملة من التطورات على الصعيد رقعة جغرافية أوسع من المغرب العربي، حيث بدأ التسلح على صعيد الرقعة جغرافية أوسع من المغرب العربي، حيث بدأ التسلح على صعيد دول أوروبية قريبة كإيطاليا، اسبانيا فضلا على الأسلحة تتقادم ما يدفع الدولة إلى الضرورة لتجديد تسليحها بمسايرة العصر، غير أن هناك من المحللين من يريدون سباق التسلح إلى استمرار التنافس على الزعامة الإقليمية في إفريقيا والساحل في ظل سعي المغرب لتعزيز نفوذه في القارة السمراء الفراغ الذي خلقه الدور الجزائري[2]، على الرغم من أن المغرب ينتميان إلى المحيط ألمغاربي ما جعلهما يتقاسمان تاريخا مشتركا، كالدين، اللغة، المصير المشترك، التي من المفروض أن تنعكس

---

1- دون مؤلف،**الجزائر، المغرب وسباق التسلح المحموم**، أنباء موسكو، في 2013/03/20 على الرابط:
http://anbamouscow.com/a1560462014 4448 38095 20130320 /world HT M1

2- حسن سلمان، **ماسر السباق المحموم بين الجزائر والمغرب**، القدس العربي، على الرابط:
http://www alquds ;cauk /%fp 3d14685215/04/2014
و إدريس ولد القابلة"المغرب الجزائر أمريكا روسيا فرنسا تشعل سباق التسلح في المنطقة الجوار المتمدن 2014/04/15

بإيجابية العلاقات بينهما إلا أننا نجد أن التنافس والصراع هما الميزة التي طبعت علاقاتهما أثناء الحرب الباردة ومازالت تطبعهما.

إن مبدأي الحفاظ على الحدود الاستعمارية ومساندة الشعوب في كفاحها لتحقيق استقلالها في السياسة الخارجية الجزائرية قد جعلها تدخل في دعم غير مشروط، للصحراء الغربية، وهذا الأمر اصطدم مباشرة مع مبدأ استكمال الوحدة الترابية للمغرب الذي اعتبر بأن بعض مناطق الصحراء الجزائرية الصحراء الغربية، ما هي إلا أجزاء اقتطفها الاستعمارين الفرنسي والاسباني من إقليميه، وبالتالي لابدّ من الكفاح أيضا لعودتهم إلى الأرض الأم.

إن تصادم انعكاس المبدأين على السياسات الخارجية للبلدين كان ولا يزال المحرك الأساسي لمظهر التنافس والصراع الجزائري المغربي، إذ تسبب في دخول البلدين الجارتين في حرب الرمال1963، انتهت بتوقيع اتفاقية ترجح القرار للجزائر، غير أن المسألة المتعلقة بالصحراء الغربية لا زالت لحد الآن مركز تنافر بين قطبي المغرب العربي.

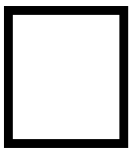

# الفصل الثاني

قد تلجأ الدول من أجل زيادة قوّتها على الساحة الدولية إلى إقامة تكتّلات وأحلاف سواءً في مجال إقليمها أو على المستوى الدولي وذات طبيعة مختلفة كالتكتلات الاقتصادية أو العسكرية. والملاحظ أنّ التغيّرات التي أفرزتها تطوّرات وسائل التكنولوجيا والاتصال وزيادة التعقّد والترابط في المسرح الدولي بسبب العولمة قد ضغط بشكل كبير نحوى منحى تشكيل التكتّلات والأحلاف.

ويعرّف التكتّل على أنّه اتّحاد مجموعة من الدول في إطار اتفاقيات ومعاهدات ينجرّ عنها التزامات وواجبات عليها سواءً اتّجاه بعضها البعض أو اتّجاه غيرها من الدول الأخرى. وباعتبار الدول المحرك الأساسي للتكتلات فهي تعدّ المتغيّر المباشر المسؤول عن مدى نجاح واستمرا فعالية هذا التكتّل أو الفشل تبعا للقوى النسبية لكلّ دولة عضو فيه. وباعتبار الاتحاد المغاربي نوعا من التكتّل الإقليمي فمن الطبيعي أن يتأثر بطبيعة العلاقات بين فواعله وهو ما سنعالجه في هذا الفصل من خلال تبياننا لكيفية تأثير طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية التنافسية على الاتحاد المغاربي.

# المبحث الأول: تأصيل تاريخي ومفاهيمي لاتحاد المغرب العربي

لقد عرف الاتحاد المغاربي تطورات من قبل النشأة وحتى يومنا هذا كثيرة عبر الحقب الزمنية وشهد خلالها تغيرات كثيرة في المفاهيم من ما قبل النشأة إلى النشأة إلى ما بعد النشأة و كله يأتي تحت تأثير المتغيرات الدولية.

## المطلب الأول: نشأة اتحاد المغرب العربي

ترجع المصادر التاريخية فكرة المغرب العربي الكبير إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، فالفكرة تأسست في القرن الماضي، وتطورت عقدا بعد عقد[1].

كانت الانطلاقة الأولى بظهور حركات شبابية لأقطار المغرب العربي حيث نشأت حركة الشباب التونسي عام1907، وحركة الشباب الجزائري سنة1914، وحركة الشباب المغربي سنة1919، ومع بداية العشرية الثانية من القرن العشرين بدأت تظهر حركات التحرير الوطني، إذ تم تأسيس حزب الدستور التونسي سنة1920، ونجم شمال افريقيا سنة1926، وحزب الاستقلال المغربي سنة1943، وكان الهدف من هذه الحركات السياسية النضالية هو محاربة الاحتلال الأجنبي، وإنشاء مغرب عربي كبير، كما وقد برز نجم شمال إفريقيا بدوره الفعال من خلال مشاركته في مناسبات وتظاهرات كثيرة، ولعل أبرزها هو مؤتمر "بروكسل"، المنعقد ما بين10و1927/02/15، والذي ترأسه مصالي الحاج، ومجموعة من السياسيين من تونس والجزائر والمغرب، وقد أكد هذا المؤتمر على ضرورة مواصلة النضال الموحد من أجل الاستقلال لشعوب شمال إفريقيا، ليكون هذا من التوصيات التي خلص إليها هذا المؤتمر. وانبثقت فيما بعد عن حزب شمال إفريقيا لجنة الدفاع عن الحرية في تونس ولجنة الدفاع عن المصالح المغربية، وهناك من يرجع الفضل إلى جمعية طلبة شمال إفريقيا في بلورة الفكرة الوحدوية والانفراد بمبادرة المطالبة بالاستقلال التام للدول الثلاث، فحسب قانونها الأساسي لسنة 1928، فإن من أهم أهدافها تمتين روابط المودة والتضامن بين طلبة شمال إفريقيا.

---

1-جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**، (عنابة: دار العلوم والنشر والتوزيع، 2004)، ص15.

ومع مطلع الثلاثينات أصبحت فكرة وحدة المغرب العربي أحد الموجهات الرئيسية في نشاط الحركة الوطنية، فمثلا ظهرت بتونس سنة 1936 جمعية "شباب شمال إفريقيا" والتي تنص على الاعتراف بوحدة شمال إفريقيا وعدم قابليته للتجزئة، وأنه وطن واحد يجب على أبنائه تكوين جبهة واحدة للدفاع عنه.

وقد تأسست بعد ذلك لجنة مغاربية سميت لجنة تحرير المغرب العربي، أسندت قيادتها لزعيم الثورة في المغرب الأقصى "عبد الكريم الخطابي"[1]، وفي هذا الأساس أعطت هذه الهيكلة الجديدة للعمل المغاربي ثمارها في أواخر الأربعينيات لمسيرة الكفاح المغاربي المشترك، وهذا ما جسدته المجهودات المغاربية بين الحركات السياسية المغاربية المختلفة ليتعمق أكثر من خلال النضال المشترك.

ولقد امتد العمل والتنسيق بين هذه الحركات إلى الميدان العسكري وتم ذلك بين جيش التحرير المغربي، وجبهة التحرير الجزائري بعد سنة1954.

تحققت الرغبة في العمل الوحدوي المغاربي بعد ذلك بانعقاد مؤتمر طنجة سنة1958 بالمغرب الأقصى، والذي حضره قادة من حزب الاستقلال الحاكم في المغرب والحزب الدستوري الجديد الحاكم في تونس وأعضاء من قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية[2].

وقد أعطى المؤتمر مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي، حيث لم تعد مجرد تنسيق الأعمال، بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فيديرالية بين الأقطار الثلاثة باعتبارها الشكل الأكثر ملاءمة في الواقع لهذه الأقطار، وكان من بين أهداف المؤتمر هو تمتين التضامن بين الأقطار الثلاث، وأيضا أثارت القضية وجود القوات المسلحة الفرنسية والمطالبة بجلائها عن هذه الأقطار والتنديد بمساعدة الدول الغربية للاستعمار الفرنسي وهذا كهيئة للرأي العام لإدخال السلاح الوارد من الكتلة الشرقية والذي قررت الجبهة السعي للحصول عليه بداية من شهر أوت 1957، وقد اعتبرهم هذا المؤتمر انطلاقة حقيقية ، ودفعة قوية لبلدان المغرب العربي لبناء صرح مغرب عربي قوى وقد خلص في ختام نقاشاته إلى:

1-تشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي، منبثق عن المجالس الوطنية المحلية لتونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

---

1-عبد الوهاب بن خليف، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**،(الجزائر: دار الطليعة، 2010)، ص13.

2- صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات ما بين 2007/1989**،(الأردن: دار السلام للنشر والتوزيع، 2011)، ص127.

2-ضرورة اجراء اتصالات دورية كلما اقتضت الضرورة لذلك بين المسؤولين المحليين لأقطار الثلاث.

3-تأسيس أمانة دائمة للسهر على تنفيذ توصيات المؤتمر.

ومنه فإن وحدة المغرب العربي قبل1962 كانت تعني وحدة العمل النضالي ضد الاستعمار وليس وحدة المصير. وهذا ما جعله يتراجع، والدول بدأت تفهم الوحدة بشكل أخر، واختارت لها مداخل جديدة غير تلك المتفق عليها. وهذا ما عكست محاولة إقامة مشاريع للتعاون المشترك بدء من 1964، ويجدر بنا هنا الإشارة إلى مراحل التعاون الوحدوي على امتدادها ما بين1964/1981 وهي ثلاث مراحل:

***التعاون القطاعي ما بين1964/1967:**

ونرى هنا صيغة التعاون الشامل في إطار اتفاق مغاربي للتعاون الاقتصادي، وامتدت هذه الصيغة من1968إلى 1975. وانعقدت المفاوضات فيها حول صيغتين لمشروع الاتفاق انتقلت التجربة ابتداء من 1975 إلى ما يقرّب من التعاون القطاعي في صيغة مرسلة تنحدر إلى مستوى المشاريع داخل القطاع وتتوسع إلى ميادين الزراعة والصناعات التقليدية[1]. وجاء في ندوة الجزائر عام1975، مشروع إنشاء المؤسسات الصناعية المغاربية المشتركة في تمويلها وتأطيرها في رواج إنتاجها.

***مرحلة تجميد المؤسسات المغاربية ما بين 1965إلى 1982:**

في هذه المرحلة جمدت كل المؤسسات المشتركة والإستشارية. ولم ينعقد أي مؤتمر وزراء منذ عام1965، وكان يجب الانتظار إلى غاية عام1983، لإعادة بعث الحوار بين البلدان المغاربية بهدف البناء المغاربي[2].

***مرحلة الوفاق المغاربي مابين1983 إلى1988:**

تعتبر سنة 1987 سنة الوفاق العام بين دول المغرب العربي. لكن جذور هذا الوفاق تعود إلى أبعد من ذلك وهذا حسب الأطراف المعينة. ونذكر منها التصالح التونسي الليبي عام1987، والتصالح الجزائري الليبي والتصالح المغربي الجزائري عام1983، وبهذا تجدد الأمل في تحقيق الوحدة المغاربية، فكانت قمة "زرالدة الجزائرية" التاريخية المنعقدة في1988/06/10 التي جمعت لأول مرة قادة البلدان

---

1- مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل** ،الطبعة1، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005)، ص25.

2- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص148.

المغاربية الخمسة، وأعطت الانطلاقة المبدئية لتحقيق مشروع وحدة المغرب العربي، وتقرر بهذا تشكيل لجنة سياسية مغاربية للعمل. وقد اجتمعت فعلا في شهر جويلية 1988 بالجزائر وشكلت خمس مجموعات عمل .في جانفي 1989، اجتمعت هذه اللجنة لإعداد مشاريع المعاهدة، وذلك قصد التحضير للقمة المغاربية. في الرباط ومن نفس السنة، وفي السابع عشر من شهر فبراير 1989أبرم قادة المغرب العربي في مدينة مراكش معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي (أنظر الملحق 2)، والتي بموجبها أنشئ اتحاد بمسمى " اتحاد المغرب العربي" وهو في الواقع خطوة هامة وانجاز ضخم ويعد تعبير صادقا عن تغيير في الاتجاهات[1].

وتجدر بنا الإشارة إلى الأسباب التي دفعت إلى بروز هذا الاتحاد.

– عودة العلاقات الديبلوماسية المغربية الجزائرية بعد القطيعة التي دامت 14سنة.

– الشعور بمرارة واقع الفرقة والخلافات ما أظهر الحاجة إلى ضرورة التوحيد التقارب بين دول المغرب العربي.

–الاستقطاب الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي بسبب بداية تفكك المعسكر الشرقي.

– تأزم الأوضاع الاقتصادية في معظم بلدان المغرب العربي.

– التفاهم على تسوية نزاع الصحراء الغربية في إطار استفتاء بإشراق أممي، وجرى التفاوض على هذا طيلة 1988–1990.

– بروز تحدي التكتل الأوروبي في مواجهة دول الشمال الافريقي.

– فشل سياسات المحاور الثنائية خاصة بعد التجربة ما بين المغرب وليبيا ما أدى إلي اضعاف الأطراف.

## المطلب الثاني: أهداف وانجازات إتحاد المغرب العربي

**أولا: أهداف إتحاد المغرب العربي**

1- جمال عبد الناصر مانع، المرجع سابق، ص20.

**أ-الأهداف السياسية:**

وتتحدد في تحسين أواصر الأخوة التي ترتبط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها لبعض. وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات المغرب العربي. والدفاع عن حقوقها.

إن السعي لهذ الأهداف يساعد من جهة على درء أي مخاطر تتعرض لها المنطقة المغاربية أو إحدى دولها نتيجة أي محالة تهدف إلى اشاعة الانقسام وتمزيق الاتحاد[1].

**ب الأهداف الأمنية الدفاعية:**

وتتجسد في مساهمة الدول الأعضاء(أنظر الملحق 1)، في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والانصاف. وبالتالي أي اعتداء على احدى دولة يعتبر بمثابة اعتداء على جميع الدول المغاربية. كما نصت المادة الرابعة عشر، ونصت المادة الخامسة عشر على حماية أمن النظم الحاكمة أين تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن وحرمة تراب أي منها، أو نظامها السياسي[2] . ولتحقيق ذلك تقوم الدول بتنسيق تعاونها في ميادين الدفاع .

**ج-الأهداف الاقتصادية:**

من خلال العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأفراد والسلع ورأس المال بين هذه الدول، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية عبر إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة واعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد تشمل كل القطاعات مع اصدار التشريعات اللازمة[3].

إن تحقيق الأهداف الاقتصادية ستخفف بشكل كبير الأعباء الاقتصادية التي يتحملها كل قطر لوحده وكذا التخلص من التبعية الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى أن تعزيز المبادلات داخل الإتحاد سيعود بالفائدة على الشعوب الشقيقة.

**د-الأهداف الثقافية:**

---

1-زايد عبيد الله مصباح، **اتحاد المغرب العربي الطموح والواقع** ،(في المستقبل العربي، العدد236، اكتوبر،1998)، ص32.
2-أنظر المادة2/15 من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي.
3- مانع جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص93.

يرمي إنشاء اتحاد المغرب العربي على هذا الصعيد إلى تمتين أواصر الأخوة والروابط القومية، والدينية والتاريخية بين الشعوب بالمنطقة المغاربية. من خلال تطوير التعليم على اختلاف مستوياته، وتبادل البعثات الطلابية وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية المشتركة[1]

**ثانيا: انجازات إتحاد المغرب العربي**

لقد حققت بلدان المغرب العربي الكبير تطورا ملموسا على درب العمل الشامل بإعلانها عن معاهدة إنشاء الاتحاد بتحقيقها لعدة انجازات يمكن تقسيمها إلى:

**1-الإنجازات الميدانية:**

تعتبر قليلة وتكاد تنعدم إذا ما قورنت بالإمكانيات المادية والبشرية الهائلة التي تتوفر عليها الأقطار المغاربية الخمسة. وسنكتفي بذكر بعض المشاريع الميدانية لاتحاد المغرب العربي[2]:

***النقل:** طبقا لما جاء في قرار اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب المتمثل في إنشاء اللجنة المغاربية للنقل والمواصلات فإنها كلفت بـ:

-تشجيع ودعم التنسيق بين هياكل النقل والمواصلات في أقطار المغرب العربي.

-السعي إلى توحيد القوانين المتعلقة بالنقل والمواصلات. ومباشرة بعد هذا تم وضع هياكل في ميدان النقل البحري مثلا السكريتارية الدائمة في ميدان النقل البحري والبري والجوي، واللجنة المغاربية لتنسيق البريد والمواصلات.

-يوجد أيضا أهم مشروع وهو مشروع طريق الوحدة المغاربية السيار الذي يفوق طوله629 كلم. ويمتد من الحدود الليبية المصرية ليصل إلى العاصمة الموريتانية نواكشط.

-كما يوجد مشروع شبكة الطرق المغاربية الضخمة الذي يربط أقطار المغرب العربي الكبير.

---

1- المرجع السابق، ص94.
2- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص68.

***الزراعة:** إن اهتمام التجربة التكاملية المغاربية بالقطاع الزراعي سيدعم حتما البنية التحتية لاتحاد المغرب العربي الكبير، علما أن نجاح أية عملية تنموية يتحدد بمدى نجاح القطاع الزراعي. ولهذا نذكر بعض الانجازات المغاربية في هذا المجال:

-التوقيع على اتفاقية تخص تبادل المنتوجات الفلاحية بين أقطار المغرب العربي أثناء انعقاد الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة الاتحاد بالجزائر أيام 23،22،1990/07/21. وتمت المصادقة عليها بالجزائر، وتونس وليبيا والمغرب إلا أن نسبة المبادلات ضعيفة إلى غاية 2010 بالنظر إلى جمود مؤسسات الاتحاد المغاربي.

-التوقيع على اتفاقية خاصة بالحجر الزراعي بين الأقطار للمغرب العربي بمدينة الجزائر في 1990، والتي تهدف إلى منع دخول وانتشار الآفاق والأمراض الضارة بالزراعة[1]. وتسعى إلى نجاح هذه العملية بتبادل النظم المعمول بها في هذا المجال. وقد تمت المصادقة النهائية على اتفاقية الحجر الزراعي من قبل أقطار الاتحاد في الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة بالجزائر وفي نفس الوقت تحت المصادقة على اتفاقية تبادل المنتوجات الفلاحية.

***الصناعة:** استطاعت أقطار المغرب العربي أن تنجز الكثير بداية في 1988 إذ:

-تم التوقيع على الاتفاقيات التكاملية، ورسم ملامح استراتيجية تنموية مشتركة.

-انشاء مصنعين كبيرين في مناطق الشريط الحدودي، ويتعلق بمصنع المحركات بساقية سيدي يوسف، "شركة ساكمو"، ومصنع الاسمنت الأبيض بقرينة وشركة" سوتا سيبت"، والذي تم فتحه في 1988/01/16.

-مشروع حديد البناء المغاربي الصناعي ومشروع الأنابيب الفولاذية، ودراسة تنتظر التجسيد الميداني.

-مشروع السكة الحديدية بين تونس وليبيا.

***الاستثمار:** تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة الجزائر في 1990/07/23 من قبل وزراء أقطار المغرب العربي، وقد جاء في بنودها:

---

1- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص93.

-عمل الأطراف المتعاقدة على توفير الامكانيات الضرورية لاستثمار رأس مال وفقا لطبيعة الاستثمار وهذا من خلال اصدار الترخيص والموافقات اللازمة لقيام الاستثمار، تحويل رأس المال وعوائده من قبل المستثمر، وتسوية المنازعات التي قد تنشب بين الأطراف المتعاقدة بطريقة سلمية .

-أما المصادقة النهائية على هذه الاتفاقية فهي في نفس التواريخ المصادقة على اتفاقية الأولى والثانية، وبهذا تكون قد دخلت حيز التنفيذ لتكون بذلك إطار جيد لمختلف الاستثمارات في كافة الميادين في جميع أقطار المغرب العربي.

***الميدان الضريبي:** في 1990/07/23 تم التوقيع على اتفاقية الازدواج الضريبي التي تشجع التعاون المتبادل في ميدان الضرائب. ويتم توظيف الضريبة على مداخيل الأملاك العقارية، وبتوقيعها هيأت الانطلاق للتعاون المغاربي المالي وفق أسس ومعالم واضحة، ولتدعيم هذا تم توقيع على مجموعة من القرارات الاتفاقيات منها:

-بروتكول خاص بتطبيق الرسم التعويضي الموحد بنسبة17,50% بين دول الاتحاد والموقع في 1994/04/02[1].

-اتفاق بشأن لجنة مغاربية لتأمين وإعادة التأمين في 1992/04/02.

-قرار اعتماد قواعد وحدة جمركية بين الدول الاتحاد المغاربي في 1990/07/23.

-اتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية في 1994/04/02.

**2-الانجازات المؤسساتية:** وتتلخص الإنجازات المؤسساتية للاتحاد المغاربي في:

***مجلس الرئاسة:**

يتألف من رؤساء الدول المغاربية. تكون رئاسته بصورة دورية من قبل أحد الرؤساء الأعضاء. تتخذ فيه القرارات بالإجماع ،وهو الهيئة الوحيدة التي لها الحق في اتخاذ القرار وفترة الرئاسة فيه هي ستة

1- على ربيع، **العلاقات الجزائرية العربية دراسة في نمط التفاعل وطبيعة العلاقة من1990إلى 2005**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010-2011)، ص168.

أشهر. أما دوراته العادية فتنعقد مرة واحدة في السنة، كما له الحق في عقد دورات استثنائية، ومن بين الدورات التي عقدها مجلس الرئاسة:

- الدورة الأولى بمراكش في 1989/02/17.

- الدورة الثانية بتونس بين21إلى 1990/01/23.

- الدورة الثالثة فكانت بليبيا يومي9-1991/03/10.

-الدورة الرابعة بالمغرب أيام 15-1991/09/16. وتلتها الدورة الخامسة بموريتانيا في 10-1992/11/11.

-عقد أخر قمة مغاربية في العاصمة التونسية يومي03-1994/04/04[1].

كل هذه الدورات والاجتماعات كانت تعالج القضايا الداخلية والخارجية التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالتجربة الوحدوية في المغرب العربي، وكذا تشجيع مشاريع التنمية المشتركة في جميع المجالات. أما في ما يخص العلاقات الخارجية بالاتحاد فيبدي مجلس الرئاسة رأيه في أهم الأحداث الأولية ويتخذ موقفا حول موضوع علاقات التعاون مع التجمعات العربية والافريقية والتجمعات الاقتصادية والتجمعات الاقتصادية الأوروبية والتجمعات الأخرى[2].

***مجلس وزراء الخارجية:**

وهو بمثابة الفرع التنفيذي، ويأتي من حيث الأهمية بعد مجلس الرئاسة، ذلك أنه يقوم بمباشرة النشاط الفعلي للاتحاد في الفترات ما بين انعقاد دورات مجلس الرئاسة عن طريق اجتماعاته المتكررة التي تنعقد في فترات متقاربة خلال السنة. وباعتباره أداة ربط بين مجلس الرئاسة وبقية أجهزة الاتحاد فقد عقد الكثير من الاجتماعات فهو الى غاية نوفمبر2007 عقد 27 دورة عادية وثلاث استثنائية توّجت كلها بمحاضر اجتماعات ماعدا الدورة الواحدة والعشرون المنعقدة بالجزائر في 21-2003/12/22. وهي الدورة التي سلمت فيها الجزائر الرئاسة لليبيا في 1995، دون عقد القمة السابعة.

***لجنة المتابعة:**

---

1-عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص72.
2- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص163.

هي جهاز سياسي يتكون من كتاب الدولة المعينين في حكومات أقطار المغرب العربي. تختص بمتابعة أجهزة الاتحاد وتطبيق القرارات وتنشيط العمل الوحدوي. تعقد خمس دورات عادية خلال كل فترة رئاسية بصفة دورية في كل قطر من أقطار المغرب العربي وفقا للنظام الداخلي .وتقلصت هذه الدورات لتصبح ثلاث دورات في السنة. وإلى غاية شهر نوفمبر2007 عقدت 44 دورة إضافة إلى دورتين خاصتين ودورة خاصة للتحضير لاجتماع 5+5 عالجت من خلالها:

-إعداد مشروع يتعلق بعلاقة الاتحاد بالتنظيمات الجهوية الأخرى.

-إعداد التقرير عن المديونية المغاربية وعرضها على مجلس الوزراء.

-التحضيرات لأشغال مجلس الرئاسة.

-برمجة اللقاءات القطاعية التي لم يتسن عقدها خلال السنوات الأربع الأخيرة وتحضير اجتماع مجلس وزراء اتحاد المغرب العربي، وتوالت هذه الدورات إلى غاية2007 [1].

***اللجان الوزارية المختصة:**تلعب دورا لا يستهان به في عملية التنمية الشاملة التي يسعى الاتحاد المغاربي إلى تحقيقها وتشمل هذه اللجان 4 مجالات هي:

أ- **لجان الأمن الغذائي:** التي تهتم بقطاعات الفلاحة، الثروة الحيوانية ،المائية ،الغابات وتجارة المواد الغذائية والبيئة ومؤسسات الدعم الفلاحي التي تتكون من وزراء الفلاحة في أقطار المغرب العربي.

**ب-لجنة الاقتصاد والمال:** وتتبعها المجالس الوزارية القطاعية، كمجلس وزراء المالية والنقد، مجلس وزراء الطاقة والمعادن، مجلس وزراء الصناعة، ومجلس وزراء التجارة.

**ج-لجنة البنية الأساسية:** وتتمثل في وزارات البريد والمواصلات ،مجلس وزراء النقل ،مجلس وزراء الإسكان والعمران ومجلس التجهيز والأشغال العمومية.

**د-لجنة الموارد البشرية:** وتهتم بميادين التعليم، الثقافة، الإعلام والتكوين، البحث العلمي، الشؤون الاجتماعية، الإقامة ونقل الموارد البشرية وغيرها من القضايا.

---

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص283.

تتلخص مهمة هذه اللجان في نقطتين أولاهما مساندة لجنة المتابعة والإشراف وتقديم الاقتراحات. أما الثانية فترتبط بالإنجازات المختلفة التي تحققها التجربة الوحدوية في المغرب العربي[1].

***الأمانة العامة:**

وتتشكل من ممثل عن كل دولة عضو. وتمت المصادقة على مهام الأمانة للاتحاد المغربي ونظامها الأساسي يوم1990/07/23 بالجزائر مع اقرار مقرها بالرباط[2].تنحصر مهامها في:

-التحضير المختلف لنشاطات مجلس الشورى وأجهزته.

-حفظ المستندات والوثائق الرسمية لهياكل إتحاد المغرب العربي بما فيها وثائق التصديق على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في نطاقه [3].

-إعادة مشروع الميزانية والسهر على تنفيذها.

-الإشراف على وضع القرارات المصيرية بالاتحاد.

-ترجمة القرارات الأساسية الكبرى الصادرة عن المجلس المغاربي الأعلى إلى مشاريع مضبوطة تتولى الأمانة دراساتها.

**3-الانجازات الثقافية:**

لقد أولت أقطار المغرب العربي عناية خاصة بالجانب الثقافي من خلال إقامة الندوات الفكرية، والمهرجانات الفنية، والغرض منها هو خلق تفكير وحدوي مغاربي. لقد تجسدت انجازات الاتحاد المغاربي في هذا الجانب من خلال انشاء مجموعة من المؤسسات الاتحادية وهي:

***جامعة المغرب العربي:**أنشئت بموجب القرار الصادر عن مجلس رئاسة الاتحاد في دورته الثانية في 1991/07/23. تتمتع بالشخصية القانونية التي تعطي لها الحق في الدخول مع غيرها من المؤسسات العلمية في اتفاقات تعاون، كما أن لها ميزتها المستقلة، ومقرها بمدينة طرابلس[4].

---

1- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص76.
2- زايد عبيد الله مصباح، المرجع السابق، ص33.
3-جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص185.
4-على ربيع، المرجع السابق، ص168.

***الأكاديمية المغاربية للعلوم:**

أنشئت بموجب القرار الصادر عن مجلس رئاسة الاتحاد المغاربي في دورته الثانية التي كانت بالجزائر بناء على اقتراح من اللجنة الوزارية المتخصصة والمكلفة بالموارد البشرية للاتحاد المغاربي. مقرها الرئيسي بمدينة طرابلس مع توزيع نشاطاتها على بلدان المغرب العربي بصفة متوازنة بين بلدانها.

***اتفاقية التعاون الثقافي بين دول إتحاد المغرب العربي :**

من أجل تجسيد هذا التعاون وقعت اتفاقية بمدينة "نواكشط" في 11 نوفمبر1992 التي جاء فيها تكريس التعاون والتنسيق بين دول الاتحاد المغاربي في السياسيات والمواقف الدولية، ومواجهة المخططات التغريبية والثقافات المائعة التي تهدم القيم الحضارية لشعوب المغرب العربي.

***جائزة المغرب العربي:**

لقد تم تخصيص هذه الجائزة لأحسن إنتاجات إبداعية وتدعى بجائزة "المغرب العربي للإبداع الثقافي". وافق عليها وزراء الخارجية لدول الاتحاد المجتمعون بمدينة نواكشط بتاريخ 11 نوفمبر1992. على أن يتم منح هذه الجائزة مرة واحدة كل سنة. وقد أوكل تحضير ومتابعة إجراءات هذه الجائزة إلى أمانة الاتحاد بالإضافة إلى التعريف بالعمل الفائز والترويج به.

ونلخص إلى أن هذه مؤسسات للتجربة التكاملية في المغرب العربي بإمكانها تحقيق التكامل الشامل السياسي، الاقتصادي، الثقافي والتنسيق بين المشاريع القطرية إذا ما توفرت الإرادات السياسية للنظم المغاربية.

## المطلب الثالث: العراقيل التي واجهت إتحاد المغرب العربي

لقد شهد إتحاد المغرب العربي تعثرا واضحا في نشاطاته منذ البداية، وهو ما أكدته التقارير المهتمة بمتابعة الأزمات العربية. ومن أبرز مظاهر هذا التعثر التقهقر على مستوى الانجازات فقد ظلت الاتفاقيات المبرمة مجرد أقوال لم تصل الى مستوى التنفيذ ،وهو ما يعطي مظهرا من مظاهر العجز عن تحقيق أهدافه التي رسمتها معاهدة الإنشاء.

كما يعاني إتحاد المغرب العربي حالة جمود على صعيد النشاط المؤسسي الذي يظهر جليا في متابعة نشاط مجلس الاتحاد فهو لم يعقد أي دورة عادية أو طارئة منذ التسعينيات ، وحتى الدورات العادية الست التي عقدها لم تحظ غالبيتها بالحضور الكامل لقادة المغرب العربي. وتتجلى أهم العوامل التي أدت إلى هذا الركود في :

**أولا عوامل سياسية:** وتنقسم إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

**1-العوامل الداخلية:** و تتعلق بدول الاتحاد والعلاقات البينية والأزمات داخل الاتحاد وتتمثل في:

*دخول الجزائر في مرحلة الصراع بين النظام والمعارضة الإسلامية الأصولية، وقد كان لذلك أثر كبير في إبطاء وتيرة مجالس الرئاسة لاتحاد المغرب العربي التي تعد مصدر القرار الرئيسي. وبالتالي إبطاء مركبة الوحدة المغاربية[1]

*بروز أزمة "لوكربي" بين ليبيا وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي تطورت إلى فرض عقوبات على ليبيا عام1992، بسبب استكفاء الأنظمة على أنفسها لحل مشكلاتها الداخلية.

*تدهور العلاقات الجزائرية المغربية مع عام1995 نتيجة لتجدد الخلافات بين البلدين حول تسوية إشكالية الصحراء الغربية، الأمر الذي ترك انعكاساته السلبية على الاتحاد المغاربي، حيث طلبت المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقفها إزاء الصحراء الغربية .

*كما أن من أسباب تعثر الاتحاد المغاربي رفض ليبيا المشاركة في الاجتماعات الوزارية.

*اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمسألة توسيع عضوية الاتحاد. وفي هذا الصدد دعت كل من ليبيا والجزائر مصر للانضمام إلى لإتحاد المغرب العربي التي تقدمت بهذا الطلب إلا أنها لم تحظ بالموافقة ما يبين اختلاف وجهات النظر بين دول الاتحاد في مسألة توسيع العضوية.

**2-العوامل الخارجية:** وهنا نتحدث عن المتغيرات الإقليمية والدولية النابعة من خارج نطاق الاتحاد العربي. وقد جاءت أزمة الخليج لتبين التنوع الكبير في المواقف المختلفة للدول المغاربية الخمس بل والمتعارضة أحيانا حيال التدخل العسكري في الكويت وخاصة بعد التدخل الغربي في الأزمة ومسعى كل من الكويت والسعودية لتدويل الأزمة عن طريق طلب تدخل قوات أجنبية لحل هذه الأزمة.

---

1 - توفيق المدني، المرجع السابق، ص23.

**ثانيا: العوامل الاقتصادية:**لم تنجح محاولات الدول المغاربية في بناء متكامل موحد .وهذا راجع لما يلي:

**1-التبعية الاقتصادية:**

وتتمثل في تبعية البلدان المغاربية ماليا واقتصاديا للبلدان المتقدمة، وكذا الروابط الاقتصادية بين المركز والمحيط المغاربي خلال مرحلة الاستعمار. كل هذا كان لصالح الدول المتقدمة التي ليس في مصلحتها أن تتشكل كتلة اقتصادية مغاربية منسجمة وقوية. وهذه التبعية الاقتصادية للبلدان المغاربية تمخض عنها العجز الهيكلي في ميزانها التجاري والمديونية المعوقة والخانقة باستثناء ليبيا[1].

**2-الاختلال الاقتصادي الهيكلي:** و يعني اختلال الهياكل الإنتاجية الزراعية والصناعية، وهياكل التبادل التجاري وكذا الهياكل المالية للمنطقة، وبذلك تتعرض إمكانيات التنمية المغاربية للخطر.

**3-غياب التنسيق في السياسات الصناعية:** ويمثل غياب التنسيق في الاستثمارات بين البلدان الأعضاء خسارة كبيرة لمجهودات التصنيع، ما يصاحب ذلك من منافسة مضرة .ويظهر أن انجاز المخططات ليس له طابع علمي إذ لها أهداف كمية بالأساس، التي لم تختبر أبدا. كما أن غياب التنسيق في هياكل البلدان المغاربية يستدعي منها اللجوء للآليات الغربية ما يعيق بشكل كبير تقاربها من بعضها البعض.

**4-تقليد الغرب:**وهذا من ناحية التقليد للمعارف والآليات إذ تأثرت البلدان المغاربية بتيار حرية التبادل وتأسيس اتحاد جمركي الذي اعتبر كهدف في اتفاقية الاتحاد الاقتصادي العربي عام1957، وفي اتفاق السوق العربية المشتركة عام 1964 في المشرق في إطار جامعة الدول العربية التي تنتمي إليها البلدان المغاربية. وهذا ما يبين محدودية محاولات التكامل الاقتصادي الجهوي، وكما يظهر تقليد المغاربة للغرب في الصناعة فبدلا من استخلاص التجارب من البلدان المتقدمة بتجنب أخطاء التصنيع الفوضوي نجدها قد لجأت إلى التجارب نفسها بعناصر سياستها الصناعية ما لا يتلاءم أصلا مع الظروف السوسيو اقتصادية المغاربية، لذلك أقامت الدول المغاربة اتحادها بوحدات للحديد والصلب واتخذت من هذه الصناعة رمزا للاستقلال الاقتصادي. وكذلك في الوقت الذي تراجع فيه الدول الغربية الرأسمالية بعض عناصر أنماطها التصنيعية لأسباب لبيئة اجتماعية واقتصادية، وفي الوقت الذي تسترجع فيها الوعي بأزماتها نجد البلدان المغاربية المتخلفة تأخذ بذلك النوع من التصنيع عوض البحث عنة نمط حضاري أخر وتنمية اقتصادية أخرى.

---

1- عبد الحميد ابراهيمي، المرجع السابق، ص 362.

**5-صعوبة تطبيق القرارات المشتركة للتكامل:** وهذا من خلال العوامل التي عرقلت تطبيق الإجراءات التي تتخذها المؤسسات الوحدوية.

**6-العوامل غير الاقتصادية:**ويرجع أيضا إخفاق الاتحاد المغاربي إلى عوامل سوسيو ثقافية سياسية، فالإرادة السياسية تبقى المحدد الأساسي في بناء مجال جهوي متعدد الوطنيات. وغياب الإرادة السياسية في البلدان المغاربية قد ساهم في هذا الإخفاق. وعلى أية حال يظهر أن تجارب التكامل الاقتصادي التي حاول المغاربة تحقيقها قد باءت بالفشل. وأن القوى المفرقة قد غلبت القوى الموحدة، سواء على مستوى المؤسسات المشتركة أو المستوى الاقتصادي الذي يسجل تطور سلبيا، ويتعلق هذا بمجهودات التنمية الداخلية المبذولة من قبل كل بلد، أو بمحاولة بناء مجال تكاملي مغاربي موحد.

## المبحث الثاني: انعكاسات التنافس الجزائري المغربي على إتحاد المغرب العربي

لقد كان للعلاقات الجزائرية المغربية أثرها الواضح على مسيرة اتحاد المغرب العربي التي سبق وأشرنا الى أنها علاقة تنافسية أكثر منها تعاونية. ويظهر لنا هذا التأثير من خلال الأداء السياسي والاقتصادي باعتبارهما عاملين أساسين لتفعيل الاتحاد المغاربي والتقدم به نحو اتحاد متكامل، وهذا ما لا يظهر لنا من خلال التراجع الملحوظ في وحدة اتحاد المغرب العربي. وهذا ما سنبينه فيما يلي:

### المطلب الأول: أثر التنافس الجزائري المغربي على الأداء السياسي لاتحاد المغرب العربي

بعد استقلال الجزائر في 1962 تم توقيع اتفاقيات الرباط عام 1963، ومنها اتفاقية المساعدة المتبادلة والتعاون القضائي المبرمة بعاصمة الجزائر يوم 1963/03/15 بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وبناء على البرتوكول الملحق بالاتفاقية المذكورة والموقع عليه بأفران يوم 1963/01/15 فقد تضمنت هذه الاتفاقية ما يلي:

*تتعهد الحكومتان المغربية والجزائرية اقرار التعاون بين الجزائر والمغرب في الميدان القضائي. ويكون تبادلا بصفة مستمرة في الميدان التقني القضائي وأن تعملا معا على توحيد التشريعات والأساليب القضائية الخاصة بكل واحدة منها، بحيث تمكن على الخصوص من تفادي كل ما يميز بين المغاربة والجزائريين فيما يرجع لقواعد الاختصاص المعمول في البلدين.

*تقوم الحكومتان بالمساعي والمفاوضات الضرورية لدى الحكومتين الشقيقتين التونسية والليبية لإنجاح هذا التوحيد في نطاق المغرب العربي الكبير.

*تبادل الحكومات القضاة والموظفين بالمصالح القضائية قصد اقرار التعاون بين الجزائر والمغرب في الميدان القضائي.

*تحدد مقتضيات الاتفاقية للتعاون الإداري والتقني المبرمة بين الحكومتين الحالة الإدارية للقضاة[1].

*يتمتع القضاة في مزاولة مهامهم بالحصانة والفوائد والاعتبارات والامتيازات التي تخولهم إياها في بلدهم نفس المهام.

وغير هذا من المهام التي تضمنها هذا البرتوكول لهذه الاتفاقية، إلا أنها لم تتجسد ماديا. ولم يتجاوز بناء المغرب العربي إطار المشروع النظري بسبب الصراع التنافسي الذي دب بين حكوماته المختلفة على زعامته، واستمرار النزاعات الحدودية الموروثة عن الاستعمار بين مختلف البلدان المغاربة. ونذكر الصراع المسلح بين الغرب والجزائر في أكتوبر1963 والذي عكس لنا بروز المظاهر والثغرات الإقليمية التي أصحبت سائدة في عقول وممارسات النخب الحاكمة. والتي قضت على أي تفكير جدي في بناء المغرب العربي الكبير[2].

إضافة إلى هذه المشكلة فقد سلمت أيضا اتفاقية "مدريد" عام 1975 بتقسيم منطقة الصحراء الغربية لكل من المغرب وموريتانيا، ما دفع إلى اجتياح المغرب وموريتانيا للأراضي الصحراوية والذي دفع هو أيضا بعشرات الآلاف من سكان المنطقة للهجرة والتمركز في مدينة تندوف. وقد اعتبرت الصحراء الغربية هذا الاحتلال غير شرعي، وبهذا تم الإعلان على الكفاح المسلح الصحراوي. وقد عارضت الجزائر وجود المغرب في المنطقة والذي كان سببا في تدهور مساعي التكامل بين أقطار المغرب العربي، ووضع حدا للعلاقات الجزائرية والمغربية بسبب تأزم الوضع في الصحراء الغربية، وبهذا تعطل مشروع البناء المغربي.

في 1987 تصالح كل من الجزائر والمغرب ما يعتبر خطوة إيجابية لتشكيل الاتحاد المغاربي، وبالفعل تأسس هذا الأخير بعد سنتين أي في 1989 .

لكن هذا لم يدم طويلا فلقد ظهرت قضية "لوكربي" التي كانت بين ليبيا وبعض الدول الغربية، وما ترتب عنها من فرض حصار جوي عليها في أفريل1992 وفقا للقرار الأممي رقم788. والتزام الدول المغاربة بالتقييد به خلق أزمة حادة داخل اتحاد المغرب العربي إذا اعتبرت ليبيا أن ذلك الالتزام إخلال بمعاهدة مراكش حسب المادة الرابعة عشرة منها وعليه راح القائد معمر القذافي يتغيب عن دورات مجلس

---

1-بدون ناشر ،الجريدة الرسمية، رقم 2945 الصادرة بتاريخ 1969/04/25.
2- توفيق المدني، المرجع السابق، ص28.

الرئاسة منذ ذلك التاريخ. وفي جانفي 1995 اعتذرت ليبيا عن تسلم الرئاسة من الجزائر مبدية استيائها من سلوكيات بقية دول الاتحاد، وهذه الأزمة هي الأخرى أيضا من أبرز ما عرقل مسيرة الاتحاد المغاربي، وقضت على انتعاش التعاون الثنائي بين هذه الدول، ولقد هزة قوية في سياسة العلاقات بين الدول.

ولقد صدر قرار بالخطر الجوي على ليبيا وهذا كما قلناه في ما سبق من قبل مجلس الأمن باتهام ليبيا بتفجير طائرة أمريكية فوق بلدة لوكربي. وقد اختلفت الجزائر حيال هذه القضية، إذ أن الجزائر تحفظت على الخطر الجوي، ما يعني دعم غير مباشر لصالح ليبيا، في حين صوت المغرب لصالح القرار، إن تناقض القرارين ما هو إلا امتداد خفي لسياسة المحاور والصراعات بينهما، وما نتج عنه من استقطاب داخلي أي داخل الاتحاد المغاربي، ففي قضية الصحراء الغربية استطاعت الجزائر استقطاب ليبيا التي أصبحت من الداعمين الأسخياء ماديا ومعنويا، ودبلوماسيا، وسياسيا، وعسكريا ولوجستيا، مما جعل المغرب يتفق مباشرة في صف قرار الحظر الجوي، ما انعكس سلبيا على الأداء السياسي المغاربي. ومن المفروض أن الاتحاد المغاربي قد أوضح في ميثاقه المبادئ والأهداف التي يسعى لتحقيقها ومن بين الأهداف السياسية والأمنية صيانة استقلال كل دولة من أي عدوان داخلي أو خارجي من خلال تعاهد الدول الأعضاء بأن لا تسمح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس النظام السياسي لأي منها حرمة وأمن ترابها، كما تعهدت أيضا بعدم الانضمام إلى أي تكتل عسكري أو سياسي أو حلف يكون موجها ضد الوحدة الترابية أو الاستقلال للدول الأعضاء الأخرى.

وكان أيضا لأزمة الخليج سنة1990 أثر واضح على المنطقة العربية بشكل عام والمغاربية بشكل خاص، حيث أنّ التدخل العسكري العراقي في الكويت أظهر نوعا من التباين في مواقف دول الاتحاد حيال الأزمة، وازدادت الهوة بينهم بعد التدخل العسكري الغربي في العراق ومسعى كل من الكويت والسعودية إلى تدويل الأزمة بطلب تدخل قوات أجنبية لحلها[1].

وخلفية هذه الأزمة كانت في كشف الرئيس العراقي صدام حسين في 1990/07/17 في خطاب له عن خلاف ناشب بين العراق والكويت حيث اتهم هذه الأخيرة بالعمل على تخفيض سعر البترول، وذلك بتجاوز سقف الإنتاج المحدد لها من قبل منظمة الأوبيك في نوفمبر1989 إضافة إلى استيلائها بطريقة غير شرعية على جزء من النفط العراقي أثناء عملية الضخ، وفي 1990/08/2 اجتاحت القوات

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص299.

العسكرية العراقية الأراضي الكويتية وبالتالي اندلع ما يسمى أزمة الخليج والتي أدت فيما بعد إلى ما يعرف بحرب الخليج الثانية1991 بين العراق وقوى التحالف الغربي.

ونشير بهذا إلى أن اتحاد المغرب العربي قد أثار قضية الخلاف بين العراق والكويت في 1990/07/23 أثناء انعقاد الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة بالجزائر ففي البيان الختامي لهذه الدورة أعرب الرؤساء عن انشغالهم اتجاه هذا الخلاف وما انجر عنه من آثار سلبية على العلاقات بين البلدين الشقيقين، والمهم في هذا السياق هو موقف الجزائر والمغرب في إطار الاتحاد المغاربي، وهو التباين في المواقف فقد كان موقف المغرب هو التصويت بإدانة العراق وتبني الموقف الكويتي، بينما تحفظت الجزائر على القرار إلى جانب ليبيا ولقد انضمت المغرب لاحقا إلى التحالف الدولي الذي شن الحرب على العراق من خلال المشاركة بتجربة عسكرية للأراضي السعودية للمشاركة في جيش التحالف الأمريكي الغربي، و هذا القرار من قبل المغرب استنكرته كل من الجزائر وباقي الدول المغاربية، مما عمّق الخلافات بين الطرفين. لتزداد العلاقة تعقيدا وتوترا والتي بدورها تبين خللا كبيرا في سياسة الاتحاد، إذ لا وجود لتوحد داخلي في الآراء.

جاءت أزمة مراكش في 1994 لتزيد من عمق الاختلاف الجزائري المغربي الذي أدى هذه المرة إلى ضربة قاضية للاتحاد المغرب العربي، فعلى اثر تلك الانفجارات فرضت المغرب التأشيرة على الجزائريين حتى الحاملين لجنسية أخرى منهم ما أغضب الجزائر التي ردت بغلق الحدود إلى حد الآن، وقد رأت الجزائر في تصرف المغرب الذي طالب مفجريه الذين تسللوا إلى الإقليم الجزائري اتهاما غير مباشر لها في كونها راعية الإرهاب ومهددة للأمن الإقليمي المغاربي، وهي نقطة يكتسبها المغرب لصالحه في قضية الصحراء العربية. لقد تلى غلق الحدود الجزائرية تعليق المغرب لعضويته فتجميد مؤسسات الاتحاد ما شكل كما أسلفنا ضربة قاضية سياسيا للاتحاد، فهو لم يفشل فقط في إدارة القضايا السياسية المتعلقة بالشأن الخارجي بل فشل بذلك فشلا ذريعا في إدارة الاختلافات البينية لأعضائه.

وبدل أن تساعد التغيرات السياسية والأمنية التي حملتها البيئة الدولية، بعد2001/09/11 وتدفع نحو تقارب سياسي جزائري مغربي يتبلور في دفع كفاءة سياسية للإتحاد نجد العكس، اندفعت هذه الظروف الجديدة نحو المزيد من التشرذم أكثر والتنافس بين الجزائر والمغرب في كسب الحلفاء الاستراتيجيين، والتماس الطريق الى فضاء أكثر حيوية وديناميكية والأفضل في تحقيق الأرباح ما أدى إلى تحجيم فعالية إتحاد المغرب العربي.

لقد أفرزت التفجيرات التي هزت واشنطن ونيويورك في 2001/09/11 تداعيات أمنية سياسية واقتصادية على الوطن العربي عامة والمغاربي بصفة خاصة. وقد اعتبرت القطبية الأحادية أن الإرهاب هو عدوها الأول ونجحت في إصدار القرارات عن مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب بخاصة قرار 1373 الذي يفرض على دول العالم اتخاذ العديد من الإجراءات بشأن مكافحة الإرهاب في الوقت الذي تعمدت فيه الإدارة الأمريكية عدم تحديد معنى الإرهاب، ما يعطي سندا من الشرعية الدولية لها لفرض المطالب وتصعيد الضغوط على الدول العربية بدعوى دعم الإرهاب أو إيواء منظمات إرهابية[1].

وعلى إثر ذلك تعززت منطقة المغرب العربي من منطلق تجسيد الخطر والتهديدات بالنسبة للمصالح الأمريكية مما ضاعف من الاهتمام الاستراتيجي لهذه المنطقة، بكونها بؤرة تصدير محتملة لنشاط المجموعات الإرهابية وكنقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجبهة الشمالية المتوسطية.

ونظرا لموقع اتحاد المغرب العربي وشساعة مساحته، فقد جعله ممرا لعبور المخدرات التي تعتبر الممول الأول للنشاط الإرهابي، فقد كشفت الصحيفة البريطانية الإيزار فورد أن الشبكات الإرهابية تمول عملياتها من عائدات المخدرات خاصة تجارة القنب الهندي الذي يعد المغرب أكبر منتج له.

وقد عرفت منطقة المغرب العربي في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة المخدرات بكل أنواعها وأشكالها بشكل سريع خاصة بعد تحول المنطقة إلى عبور للمخدرات الصلبة مثل الهروين، الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر أفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي عبر دول المغرب العربي[2]، إذ أنّه حسب احصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة2007، تمّ حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق آسيا عن طريق المغرب وشمال إفريقيا كما تم حجز 75كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي45 مليون دولار بالقرب من منطقة تتروانى 500كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست[3]. وبهذا فإن مشكلة المخدرات تعتبر تهديد كبير لدول المغرب العربي خاصة في الجانب الاقتصادي ناهيك عن بلائها في الجانب الاجتماعي.

---

1- حسن توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها**، الطبعة 2 ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008)، ص369. **لطبعة**

2- أمحند برقوق، **الساحل الإفريقي بين التهديدات الدّاخلية والحسابات الخارجية**، (جريدة الشعب، الجزائر: العدد الأول، 2005)، ص 13

3- أمحند برقوق، المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، (مجلة الجيش، مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، الجزائر: العدد 534، جانفي 2008)، ص 52.

وعلى العموم أضحى من المتعارف عليه الآن وصف المنطقة الكائنة بين شمال مالي وشمال موريتانيا والحدود المغربية الجزائرية الجنوبية بمثلث الموت وهي ذات المنطقة التي تندرج تحت نيران جماعة مسلحة متعددة منها جزائرية أعلنت ولائها للقاعدة وفئة من الطوارق وجماعة مسلحة مكونة من عناصر البوليساريو تخصصوا منذ وقت وقف النار بالصحراء الغربية في أنشطة التهريب بكل أنواعه، أما تهريب السلاح من المغرب إلى الجزائر فقد ارتبط بعملية الهجوم على فندق أطلس بمراكش[1].

إن تعطل الاتحاد ازداد من سلبية عدم تحكم الجزائر والمغرب في حركة التنظيمات الإجرامية والإرهاب، ما حفّز عناصر الجماعات على تأسيس قواعد خلفية قريبة من هذه المنطقة لتمكين نقل وربط الشبكات الموجودة في أوروبا وبقية العالم مع عناصرها في الجبال الجزائرية.

وتعتبر أمريكا الجزائر الدولة المفتاح للاستقرار في المنطقة باعتبارها منبعا أساسيا للحركات الإرهابية التي زعزعت الأمن والاستقرار ومنطقة الصحراء الكبرى، ذلك لأنّ الجماعة السلفية للدعوى والقتال المتبقية عن الجماعة المسلحة في 1995 اتّخذت من منطقة الساحل والصحراء الكبرى مجالا آمنا للقيام بنشاطاتها الإرهابية ما أنتج تعقيدا أمنيا حادّا في المنطقة. هذا التعقيد الذي ترى الولايات المتحدة في مساعدة الجزائر للقضاء على الجماعات الإرهابية التي تنشط داخل إقليمها أو على حدودها حلاّ مركزيا لها[2].

إنّ زيادة الوزن الاستراتيجي للجزائر في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة قد أصبح ديناميكيا ومتكاملا وأدّى إلى دراسة الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية زيادة المساعدات العسكرية للجزائر، والتشاور معها حول إقامة قواعد عسكرية لمواجهة الإرهاب ما جعل المغرب يتخوّف من إمكانية قفز هذا التقارب الأمني والعسكري إلى تقارب سياسي فيما يخص قضية الصحراء الغربية، وبدل أن يحاول إحياء إتحاد المغرب العربي مع الجزائر من أجل حلّ هذه القضية فقد عمل إلى التحرّك الدبلوماسي أكثر للحفاظ على مكانته مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لطالما شكّلت الولايات المتحدة الأمريكية حليف استراتيجي للمغرب ومنذ الحرب الباردة، لأنّه اختار الانضمام إلى المعسكر الغربي وبالنظر أيضا لاعتمادها عليه في رأيها للحل التفاوضي في النزاع العربي الإسرائيلي. وتتمثل السياسة الأمريكية المتّبعة اتّجاه المملكة المغربية في توفير التدريبات العسكرية

---

1- برباش رتيبة، **الأمن والإرهاب في المغرب الع**ربي، (مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011-2012)، ص 73.

2- إسماعيل بوالرّوايح، الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي،(مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، الجزائر، 2009-2010)، ص 106-107.

للجيش الملكي المغربي وكذلك المبيعات العسكرية بخاصة وأنّ المغرب يعتبر زبون استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في هذا الميدان. غير أنّه ومن أجل طمأنته أكثر قامت الولايات المتحدة باستمرار دعمه في الخيار ثالث لحل القضية الصحراوية من أجل ترسيخ مكانته التاريخية باعتباره أوّل بلد يعترف بالولايات المتحدة الأمريكية، فمنحته صفة الحليف الاستراتيجي خارج الحلف الأطلسي في جوان 2004، والذي سمح له بالحصول على الدعم العسكري والتقني اللّوجيستي من طرف البنتاغون ما يعني رفع الحظر عن بعض الأسلحة التي كانت ممنوعة عنه وقبل ذلك كانت المغرب ثالث دولة توقّع مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية التبادل الحر في مارس 2004، كما شاركت هذا الأخير في برنامج "الأسد الإفريقي" الذي أطلق في أفريل 2005، وهو عبارة عن مناورات عسكرية بين القوات الأمريكية والجيش المغربي بهدف تعزيز التنسيق والتعاون بين البلدين وكذا التدريب على استعمال الأسلحة النارية وعمليات حفظ السلام بالإضافة إلى برنامج الرعد البربري[1].

والاهتمام الأمريكي بالمغرب كلاعب محوري في مجال محاربة الإرهاب راجع أيضا إلى الاستقرار السياسي الذي يعرفه البلد حاليا واعتباره دولة معتدلة في المنطقة العربية. وهكذا فإنّ العلاقات الأمنية الأمريكية أيضا بدورها قد قضت للولايات المتحدة الأمريكية حاجة، وهذا فيما يتعلق بمشكلة القرصنة الجوية إبان فترة حكم ريغان (1981–1989)[2] أين بدأ التقارب الأمريكي الجزائري في النواحي الأمنية والعسكرية في التقارب. وبدا هذا في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التموقع من جديد في أوروبا وفي البحر الأبيض المتوسط، ومن جهة أخرى إرادة الجزائر في استعادة مكانتها في المنطقة عبر التعاون الأمريكي في مجال تحديث الجيش الجزائري إلى غير هذا من التعاملات.

إن زيادة الانخراطات الثنائية الجزائر والمغرب في اتفاقيات أمنية وسياسية بسبب سلبية التنافس بينهما قد ألقى بثقله على مسار الاتحاد ، فما دامت الدولتان قد افتكّت موقعا قد يتميّز مع مرور الوقت وتتكثف ارتباطاته مع الدولة الأقوى في حربها ضدّ الإرهاب، فإنّ ذلك سيوهن أكثر الإرادة السياسية ويقضي على أي جدّية في إعادة إتحاد المغرب العربي إلى الواجهة وإن كانت برزت في الآونة الأخيرة عدّة حاولت من

---

1- يوسف عاشوري، **البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه دول المغرب العربي بعد 11 سبتمبر 2001**، مذكرة ماستر، تخصص علاقات دولية، ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011-2012)، ص ص 103-105.
2- جمال فرحات، السياسة الأمريكية في الجزائر والتحوّلات الكبرى، (الجزائر: دار الريحانة للكتاب، 2008)، ص 191.

قبل مسؤولين في الدول المغاربية لإعادة تفعيل عمل الاتحاد وإخراجه من حيّز الجنود إلى العمل، وقد تمثّل في اجتماع القاهرة الذي ضمّ وزراء خارجية الدول المغاربية في شهر فيفري من سنة 2005.

## المطلب الثاني: أثر التنافس الجزائري المغربي على الأداء الاقتصادي لإتحاد المغرب العربي.

لقد صدر عن القمم المغاربية 36 اتفاقية خلال فترة 1990-1994 في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية، وبقي جلّ هذه الاتفاقات حبراً على ورق، وعاد مفعول الاتفاقيات الثنائية البينية متواضعة. ولم تبلغ أكثر من 5% من مجموع المبادلات التجارية البينية على الرغم من الاتفاقيات القطاعية المبرمة بين دول الاتحاد، ممّا يعني ضعف الترابط الاقتصادي بين دول المغرب العربي حتى مع قيام الاتحاد [1]. ونحن في هذا الصدد نتحدّث عن مدى تأثير التنافس الجزائري المغربي على سيرورة وحدة الاتحاد وأدائه الاقتصادي داخليا وخارجيا.

وفي الحديث عن تأثير كلّ من الجزائر والمغرب تجدر الإشارة إلى واقع كلا البلدين الاقتصادي بدءا بالمغرب حيث اعتمد استراتيجية التنمية في قطاعين أساسيين وهما الصناعة والزراعة. وتمّ دعم هذه من الموارد المالية المتأتية من صادرات الفوسفات والمحاصيل الزراعية، وأصبحت فيما بعد السياحة قطاعا هامّا للمداخيل المغربية. وفي هذا الإطار قرّرت السلطات المغربية من سنة 1973 إلى 1988 تغير الخطة الاقتصادية واعتمادا برنامج استثماري طموح يموّل عن طريق إيرادات الفوسفات المتزايدة، والتي تشكل أهمّ مورد معدني للمغرب بنسبة 50% من إيرادات الدولة باعتبار أنّ هذا الحيّز يمثل ما يقارب 20% من الإنتاج العالمي وحوالي ثلث الصادرات الدولية من الفوسفات والذي عرف ارتفاعا محسوسا خلال السبعينات من القرن العشرين. حيث انتقل سعر الفوسفات من 12دولار إلى 42 دولار للطن الواحد وهذا خلال سنة 1974 لينتقل إلى 62 دولار سنة 1975، ثمّ إلى 69 دولار سنة 1976.

وقد عرف الاقتصاد المغربي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحسّنا، إذ سجّل معدّل نمو الناتج الاجمالي نسبة 4% في نهاية الثمانينات وانخفض عجز الميزانية إلى 1.5 % من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة 1991، أمّ التجارة فقد عرفت الصادرات المغربية ارتفاعا بين 1970-1989 وكان

---

1- محمد علي داهش ورواء زكي يونس، اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي، (الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دون سنة النشر)، ص 18.

سعر الصّرف الرسمي للمغرب وهو سعر الصرف الثابت وأصبح قابلا للتحويل سنة 1993. وقد فرضت الرقابة على الصرف من قبل وزارة المالية باستثناء ما هو مخصص للمواد الصيدلانية والطاقة والأقمشة النسيجية، ويتمّ استيراد جميع المنتوجات بشكل حر، وتفرض الرسوم الجمركية للسلع المستوردة على أساس القيمة بالمعدّل الأعلى للتعريفة الجمركية والتي تقدّر بـ 35% على معظم السلع.

وسجل المغرب عجزاً تجاريا إلى ما يزيد عن 2.7 مليار دولار سنة 1992 أي بنسبة 10 % من الناتج المحلي الإجمالي، أمّا فيما يخص المتعاملين الأساسين للمغرب فهي الدول الصناعية فرنسا، ألمانيا واسبانيا باعتبارها الشريك التقليدي التاريخي. أمّا فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب فقد سمحت السلطات المغربية لدخول جميع أنواع الاستثمارات، وفي تفويض أو ترخيص مسبق من طرف الهيئات المعنية كما أنّه بإمكان المستثمرين الأجانب شراء الأوراق المالية المغربية المطروحة في السوق المالية المغربية. وتعتبر هذه الاجراءات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب. هذا بشكل موجز عن واقع الاقتصاد المغربي. وسنتطرق أيضا بإيجاز إلى واقع الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال، حيث غادر العاملون بالإدارة والمراكز الحساسة مناصبهم(حوالي90%معمرين أجانب)، تاركين المؤسسات والإدارات مهملة ولقد واجهت الجزائر في هذا مشاكل عدة كالبطالة، الفقر، التهميش والأمية، وكذا ضعف القطاعات الصناعية، الزراعة، التجارة شبه مدمرة، وعلى هذا جاء في مؤتمر طرابلس نمط تسيير الاقتصاد الوطني وإستراتيجية التنمية الاقتصادية، وبدأت ملامح هذا النموذج تسير نحو إعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة واعتباره محرك القطاعات الأخرى، تقليص الملكية الخاصة وتشجيع الشكل التعاوني[1]. وبهذه الخطوة أكدت الجزائر اختيارها نمط التسيير الاشتراكي للاقتصاد الوطني. ولقد اعتمد الاقتصاد الجزائري على التسيير الذاتي. ولقد كانت هذه الفكرة استجابة لظروف اقتصادية معينة فرضت العمل بهذا النمط، إذ وصل عدد المؤسسات الصناعية عام1964إلى 413مؤسسة كانت تسير ذاتيا، إلا أن هذا لم يدم طويلا إذ عرفت الجزائر بعد ذلك تغييرا حقيقيا، حيث بدأت مرحلة التأميمات لقطاع البنوك والمناجم، وقطاع المؤسسات وقطاع المحروقات، وبعد هذا تأسست مجموعة من الشركات كالشركة الوطنية للنفط والغاز، الشركة الجزائرية للحديد والصلب، الشركات الوطنية للصناعات النسيجية، إلى غير هذا وقد اعتبرت هذه الشركات آنذاك كأدوات أساسية لاستراتيجية التنمية. وجاء بعدها مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد والتي تعتمد أساسا على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي وتحقيق المصلحة العامة. وقد عرفت

1- بدون مؤلف، يوجد على الرابط:http:// www2-3homm.org/t273 lope

المؤسسات الاشتراكية عجزا، وبهذا تكشف أن المؤسسة لا تعيش بفائض مالي محقق لكن بكشوفات بنكية عادة ما يصدم التطور الاقتصادي بنذره الموارد المالية التي تحدد من إنتاج الموارد البسيطة مثلا كمواد البناء. وبعد هذه الأزمة التي عاشتها الجزائر انتقلت إلى مرحلة التسيير الرأسمالي الذي يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وجدية التنافس، ويعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية، وبعدها عرف الاقتصاد الوطني تذبذبا واضحا، ولقد عرفت بعد ذلك إصلاحات اقتصادية في التسعينيات والتي جاءت في شكل إعادة هيكلة الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية ليؤدي بعد ذلك إلى استقلالية المؤسسة التي تعد حلقة من حلقات الإصلاح.

لقد شهدت الجزائر عدة تحولات خصوصا مع مختلف الاتفاقيات التي أبرمتها مع الاتحاد الأوروبي من أجل بناء منطقة للتبادل إذ يمثل مكسبا في هذه الفترة بعد مدة من التردد إضافة إلى المفاوضات مع المنظمات العالمية للتجارة. ويمكن ملاحظة التنافس الاقتصادي للبلدين الجزائر والمغرب أكثر من خلال المبادلات التجارية الخارجية من خلال إقامة علاقات مع الدول الأخرى، فنجد أن الجزائر في مبادلتها الخارجية تتعامل مع أربعة أقطار على الأغلب هي على رأس المتعاملين التجاريين ، وهي فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، ألمانيا بأقساط متتابعة من الواردات الجزائرية، أو الصادرات كما تتدخل أربعة أقطار متطورة اقتصاديا بأقساط ذات دلالة في التجارة الخارجية الجزائرية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وكذا النمسا تزود الجزائر بالتتابع من وارداتها في حين الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تستورد أكثر من16%من مبيعات الجزائر، وبهذا تبقى التجارة الخارجية الجزائرية خارج فضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي لا تتجاوز حدود4% من القيمة العامة للمبادلات[1].

كذلك الأمر بالنسبة للمبادلات المغربية فهي تتسم بالعجز البنيوي فالمعدل الذي يغطي الصادرات هو12,4مليار درهم، بالنسبة للواردات فهو33,7مليار درهم، ويرتفع هذا العجز كلما زادت الواردات بفعل ارتفاع سعر النفط ويسبب تعاظم ثقل الفاتورة الغذائية، أما تمركز المبادلات الخارجية المغربية يبقى محصورا في الاتحاد الأوروبي، ويمكن الإشارة أيضا إلى أهم البلدان المتطورة والمزودة للمغرب حسب الأهمية هي: إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية(القمح)، إيطاليا، ألمانيا، السعودية(النفط)، بريطانيا العظمى، إيران وبلدان البينولوكس، في حين أن أهم الزبناء الآخرين هم الهند(الحامض الفوسفوري)، وكذا ليبيا، بريطانيا، إسبانيا.

1- توفيق المديني، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ( لبنان: دار لبنان للطباعة والنشر 2004)، ص201.

والملاحظ أن كل من الجزائر والمغرب تسعيان إلى تحقيق اقتصاد وطني ناجح من خلال التعامل مع الدول الغربية إلا أنه تبقى التبادلات التجارية الخارجية لكليهما عاجزة. أما المبادلات ما بينهما فهي تشهد عجز لصالح الجزائر وقد عرفت هذه المبادلات انطلاقة جديدة، لكن إغلاق الحدود البرية شكل حاجزا جديد يحول دون ارتقاء هذه المبادلات. فتتكون مبيعات الجزائر للمغرب من منتجات الطاقة، التمور، أجزاء من الحديد، الفولاذ المسطحة، مواد غذائية، أسمدة طبيعية وكيماوية ومنتجات خام من أصل معدني، في حين أن وإرادات الجزائر من المغرب تتسم بتنوع نسبي، أنصاف المنتوجات، الأدوية، مواد غذائية، الرصاص الخام، عجين الورق ومواد الاستهلاك أخرى، إلا أن هذه المبادلات وإن كانت بأكثر من هذه فهي لا تحرك ضمن الاتحاد إلا العجز والرجوع إلى الوراء. رغم أنهما يوقعان على الاتفاقيات والاجتماعات المبرمة إلا أنه يبقى كله حبر على ورق، وهذا ما أثر على الأداء الاقتصادي المغاربي، وتراجع فكرة اتحاد متكامل مشترك وموحد. والسبب طبعا هو التناقض الاقتصادي بين النظري والتجسيد للاتفاقيات والملاحظ أيضا أن تجسيد العوامل السياسية يعيق التكامل الاقتصادي لأنه يستحيل عزل السياسة عن الاقتصاد[1]. وبغلق الحدود الجزائرية المغربية ظلت الشراكة الاقتصادية عاجزة، وكذا المشكلة بخصوص الصحراء الغربية كمشكلة سياسية أثرت بشكل واضح على العلاقات الاقتصادية المغربية الجزائرية ضمن إتحاد المغرب العربي، وهذا أيضا ما يظهر وجها آخر من عجز الاتحاد في أداءه الاقتصادي متأثرا بالتنافس الجزائري المغربي.

## المبحث الثالث: المستقبلات البديلة لاتحاد المغرب العربي

إن استشراف مستقبل منطقة المغرب العربي ليس بالأمر السهل، وهذا لانعدام المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحديث هنا مقتصر على العلاقات الجزائرية المغربية ومستقبل هذه العلاقة وتأثيرها على مستقبل اتحاد المغرب العربي.

### المطلب الأول: سيناريو تفعيل اتحاد المغرب العربي

وينطلق هذا السيناريو من أقطار المغرب التي تزخر بمواد طبيعية، وبشرية في إطار المعطيات الحالية الداخلية والخارجية، والجزائر والمغرب خاصة، ويرتكز هذا أن النتائج المترتبة عن التطورات الراهنة تكون

1-حسن نافع، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا ، ( بيروت : بدون دار النشر، 2004)، ص588.

عاملا حاسما بالنسبة للنظم المغاربية من أجل تجسيد وإنجاح التجربة الوحدوية. وهذا بعد مجموعة من التغيرات، كمطالبة الشعوب بالتغيير وتحسين الأوضاع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية ولا يتحقق ذلك إلا بواسطة الاستقلال السياسي ، والاقتصادي والتنمية الاقتصادية الحقة. وتشترك المتغيرات الرئيسية الداخلية والخارجية في التأثير على التجربة التكاملية في المغرب العربي وذلك من خلال تفاعلهما مع بعضهما البعض وعدم طغيان إحداهما على الأخرى[1].

تمثل الصحراء الغربية عائقا أمام العمل الوحدوي العربي، خاصة في وجه قيام وتطور اتحاد المغرب العربي إذ سعت البوليساريو والجزائر إلى عزل المغرب إلى باقي الأقطار من خلال حصار البحر الأبيض المتوسط المتضامنة مع قضية الصحراء الغربية وبهذا فالصحراء الغربية تمثل المتغير الأصعب في معادلة اتحاد المغرب العربي كونها محور الخلاف بين الدولتين المحوريتين فيه[2]، لأن العلاقة بينهما ترتبط بالقوى الولايات المتحدة ،فرنسا، اسبانيا وروسيا بمجموعة من المصالح ما يجعلها تفضل استمرار الوضع على ما هو عليه ارضاء للطرفين الجزائر والمغرب. إلا أنها في ظل التهديدات الأمنية الجديدة أصبح بعضها يضغط من أجل التغاضي عن قضية الصحراء الغربية والدفع بعجلة الاتحاد. وحسب رأي كل من الدولتين اتجاه القضية الصحراوية فإنه ستظل الصراعات قائمة من أجل هذا إلا أبدت جانب من المرونة في ديبلوماسيتها اتجاه الصحراء الغربية وبهذا تكون قد حققت مكسبا وهو علاقاتهما في اطار التعاون بعيدا عن الصراع الحدودي وهذا كمدخل سياسي لتفعيل إتحاد المغرب العربي. ويعتبر هذا السيناريو مفتوح على أمل بعث الروح في مؤسسات المغرب العربي، والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات وآمال شعوب المنطقة[3].

ولتحقيق تعاون إيجابي وشراكة عادلة ومثمرة يتوجب على الدول المغاربية إعادة تفعيل وتحريك اتحاد المغرب العربي، وتجاوز فترة الجمود التي دخل فيها الاتحاد منذ 1994 وهي الفترة التي عرف فيها العمل المغاربي حالة من التراجع والسلبية، رغم أنّ بعض المشاريع والانجازات التي تمّت في إطار المغرب العربي كانت مشجّعة وكان تطويرها يمكن أن يؤدّي إلى حالة أفضل ممّا أسفر عنه فشل اتحاد المغرب العربي.

---

1- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص143، ص144.
2- اعراب ياسمين، المرجع السابق، ص135.
3-عادل مساوي وعبد العلي حامي الدين، المغرب العربي والتفاعلات الاقليمية والمحلية والاسلامية،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2006)، ص122.

وبالحديث أيضا عن الأنظمة السياسية، فإنّ انفتاح الأنظمة السياسية هو مسألة في غاية الأهمّية لنجاح أي تجربة تكاملية في العالم. وذلك ممّا له من أثر في فتح المجال للتعبير الحر والتقويم الصحيح للتجربة التكاملية، فأيّ تجربة تكاملية في العالم إلاّ وصادفتها الكثير من العقبات والمشاكل، وقد تكون العقبات سياسية أو اقتصادية أو هيكلية أو حتى استراتيجية، كما هو الحال بين المغرب والجزائر. فالعوائق السياسة تتمثّل في قضية الصحراء الغربية والتي سبق الحديث عنها، أمّا الاقتصادية، فالتنافس لكلا البلدين مع الدول الغربية والشركات الأورو–متوسطية وغيرها يعرقل مسيرة البلدين خاصة داخل منطقة اتحاد المغرب العربي، لكن تجاوز هذه المشاكل يتم عبر النّقد البنّاء الذي يوصل إلى الحلول المناسبة وكذا الوصول إلى الأهداف المتّفق عليها. وهنا من أجل تفعيل الاتحاد يجب على كلّ من الجزائر والمغرب باعتبارهما المحور الرئيسي تفادي الانخراط في اتفاقيات الشراكة الأور–متوسطية، وفي اتفاقيات التبادل الحر مع الدول الكبرى بشكل منفرد الأمر الذي من شأنه أن يزيد في إضعاف اقتصادياتهما. والذي يفرض عليها التنسيق والاندماج لتحصيل أكبر قدر من المكاسب والنتائج الإيجابية وتعزيز قدراتها التنافسية وموقعهما التكتيكي أمام التكتّلات الاقتصادية القوية المحيطة بهما.

وكما أنّه للمداخل الثقافية والمدنية دور في تفعيل اتحاد المغرب العربي باعتبارهما مداخل جديدة تمّ اقتراحهما كبديل عن المدخل السياسي وتمّ اختيار هذه المداخل بناءً على مجموعة من الاعتبارات، أوّلها التسليم بأن أيّ تجربة تكاملية تعتمد على دور الجماهير واستثمارهم. وكذا تعمل على خلق شعور بالانتماء إلى مصير واحد.

كذلك ولتفعيل الاتحاد من جديد لابدّ من إعادة بناء وعي وحدوي وثقافة موحّدة بين الشعوب المغاربية باعتبارها دول إسلامية عربية تشترك في خلفية تاريخية، وحتى أنّها تتعرض إلى نفس التحدّيات المعاصرة[1].

لذا فإنّ تبادل البعثات الثقافية والتي ترسّخ المبادئ العلمية و الأخلاق الثقافية. والتطلّع إلى اتحاد مغاربي عربي، إسلامي مثقف وعلمي ما يرفع مكانته ويعزّز وحدته. تكون هي الأخرى مناسبة لتوطيد العلاقات في اتحاد المغرب العربي عامة والجزائر والمغرب خاصة. وعلى هذا الأساس تبقى أقطار المغرب العربي أمام رهان المخرج بين استراتيجية التكيّف أي قبول كل ما هو خارجي، ومحاولة تجسيده في واقعنا العربي

1-زكريا مقيدش، **اتجاهات النخبة المثقفة الجامعية في الجزائر نحو الاتحاد المغاربي وسُبل تفعيله**، ، (مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ، 2012-2013)، ص 112.

واستراتيجية المقاومة التي ترفض تحوّلات العالم وتطالب بالمحافظة على البيئة الداخلية القائمة لأنّها تعتقد أنّ كل ما هو خارجي سيغيّر في النسيج الثقافي والاجتماعي للمجتمعات المغاربية.

## المطلب الثاني: سيناريو استمرار العجز على مستوى اتحاد المغرب العربي

وينطلق هذا الاحتمال من افتراض فشل التجربة التكاملية في المغرب العربي، انطلاقا من أنّ أقطار منطقة المغرب العربي تعرف أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وحضارية، ويذهب هذا الاحتمال إلى أنّ أقطار المغرب العربي ستشهد تفاقما كبيراً في الأزمة متعدّدة الأوجه التي تعيشها . فالأقطار المغاربية غير قادرة على التغلّب على المشاكل المطروحة، الأمر الذي سيؤدّي إلى تغليب العمل التنموي القطري على حساب العمل التنموي المغاربي المشترك[1].

ويرتبط هذا السيناريو بدرجة أساسية بتوتر العلاقات المغربية الجزائرية على خلفية مشكلة الصحراء الغربية. فمن المعلوم أنّ المغرب تقدّم بمقترح منح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية، وهو ما يعني التنازل عن صلاحيات واسعة لفائدة الصحراويين لإدارة شؤونهم المحلّية، وهي صيغة قريبة من مطلب الاستقلال، لكنّها بعيدة في نفس الوقت عن مطلب الانفصال، وستحفظ ماء الوجه للجميع، لأنّ نظام الحكم الذاتي يتجاوز مطلب الادماج البسيط الذي كان يرمي إليه المغرب، كما يتجاوز مطلب الانفصال والاستقلال النهائي الذي تتمسّك به جبهة البوليساريو مدعومة بالجزائر. فالمغرب يسعى من خلال هذا المقترح إلى بسط سيادته المعنوية على الأقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء معتبر من السلطة المركزية وهو أقصى تنازل يمكن أن يقدّمه المغرب بالنظر لارتباط قضية الصحراء بإجماع وطني راسخ بل وارتباطها أيضا بشرعية النظام السياسي المغربي، فالملك هو المسؤول دستوريا عن وحدة البلاد وهو الضامن لدوام الدولة، واستمرارها في دائرة حدودها.

وتجدر الإشارة في هذا إلى القرار المنصوص من مجلس الأمن لسنة 2003 الذي يؤكّد على أنّه سوف يفرض الحل على الأطراف المعنية في حالة إذا لم تتوافق هذه الأطراف على أسس خاصة بها للتسوية. وهو ما اعتبر آنذاك بمثابة ضغط من الأمم المتّحدة على هذه الأطراف المغرب والجزائر بهدف دفعهما للبحث بصورة ثنائية عن تسوية لقضية الصحراء دون تدخّل من النظام الدولي. وليس من المستبعد اليوم أنّه في حالة فشلت جهود الفرصة الأخيرة في إقرار نظام الحكم الذاتي للصحراويين كحل دائم أن تشهد

1- عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 137.

المنطقة المزيد من الانكشاف أما استراتيجيات الدول الكبرى إمّا في اتّجاه تأييد الصراع ومزيد من إنهاك الأطراف المتنازعة أي استمرار وضع لا غالب لا مغلوب، واستمرار القوى الكبرى في كسب المزيد من التنازلات، أمام إصرار الأطراف المتنازعة على الزعامة الاقليمية في المنطقة، أو التدخّل لحسم النزاع لصالح الطرف الذي يقدّم أكبر قدر من التنازلات، ويتناغم مع الإستراتيجية للدول الكبرى. وهنا يمكن أن نفهم حجم الاستنزاف الحاصل في الموارد الطبيعية للمنطقة (النفط الجزائري، الثروة السمكية المغربية...) من جرّاء العديد من الاتفاقيات المجحفة[1].

ولهذا فإنّ قضية الصحراء الغربية ستبقى القضية الرئيسية لاتحاد مغاربي متفكك ومشتت مستقبلا. ومنه فإنّ استمرار الاختلافات الجوهرية في طبيعة الأنظمة السياسية لأقطار المغرب كان سببا في عدم بلورة مشروع تنموي مغاربي مشترك، وستعرف هذه الظاهرة تزايداً كبيراً مع استمرارية التجزئة السياسية في شكل دول قطرية مغاربية. لذا فإنّ مخطّط التنمية سوف يستمر على أساس قطري وتابع، معتمد على النواحي الاقتصادية فقط وسينجر عن هذا تناقض في مستوى التبادل التجاري في مختلف أقطار المغرب العربي.

وتبقى علاقة الجزائر والمغرب بالدول الأوروبية في الجانب الاقتصادي متميّزة هذا لأنّهما تدركان أنّ حلّ مشاكلهما الاقتصادية في الوقت الرّاهن تنطوي على قدرة مضاعفة علاقاتهما الاقتصادية مع دول أوروبا خاصة. وبهذا ستظلّ اقتصاديات المغرب والجزائر في حالة تبعية بالاتحاد الأوروبي ما يعمل على استمرار تدهور العجلة الاقتصادية للاتحاد المغاربي. وإن كانت الصّين ستتحوّل إلى المنافس الأوّل للاتحاد الأوروبي لمنطقة المغرب العربي.

وكذلك تجدر الإشارة أيضا إلى المبادلات التجارية للجزائر والمغرب داخل وخارج نطاق المغرب العربي وبدءً بالجزائر فإنّ المبادلات التجارية الجزائرية المغاربية لا تمثّل سوى 1.7%من التجارة الخارجية، 1.9% و 1.6% من الواردات والصادرات. وتتمركز حول المغرب وتونس وبصفة أقل حول موريتانيا، وينتج عنها رصيد فائض بإنشاء المبادلات مع تونس، وتتّسم مع باقي دول المغرب العربي بجمودها. فمبيعاتها تقتصر على منتوجات المحروقات إلى موريتانيا والمغرب وهذا يفسّر ضعف المبادلات مع ليبيا التي تمثّل سوقا حيوية بالنسبة لتونس والمغرب[2].

---

1- حسن محمد، **الوطن العربي من التجزئة إلى التغيّب**، (مجلة الباحث العربي، الجزائر:العدد 13، 1987)، ص 30.
2- فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية، (المغرب: دار توبقاي للنشر، 1997)، ص ص117-118.

وما يجب الإشارة له أيضا أنّ المحروقات (غاز، بترول) تمثّل النسبة المرتفعة من صادرات الجزائر للدول المغاربية بنسبة تفوق 90% بالإضافة إلى بعض المواد الغذائية 5% وبعض المواد الكيماوية بنسبة 4%. وقد سعت الجزائر إلى إنعاش مبادلاتها بين دول المغرب العربي بعدما عرفت في التسعينات نسبة ضعيفة، إذ نجد تحسّن معتبراً عام 2011 بنسبة ما فاق 18% من المجموع 2.16 مليار دولار من المبادلات[1].

ولقد وصلت قيمة مداخيل صادرات الجزائر نحو دول المغرب العربي قيمة 1.48 مليار دولار مقابل 1.28 مليار دولار لسنة 2010 أي ارتفاع بنسبة 15.4%، بينما وصلت مداخيل وارداتها 677 مليار دولار من خلال إحصاء 2011 نجد أنّ الميزان التجاري الجزائري قد سجّل فائضا بقيمة 802 مليار دولار، وتبيّن أنّ المحروقات هي أساس صادرات الجزائر نحو هذه البلدان، وبعدها المادة الغذائية والأدوية والمواد المصنّعة.

أمّا المبادلات التجارية للمغرب فإنّها تتّسم بعجز بنيوي بمعدّل تغطية الصادرات بالنسبة للواردات يتمحور حول 52.4% ويرتفع هذا العجز كلّما زادت الواردات بفعل ارتفاع سعر النفط إلى غاية 1986 وبسبب تعاظم نقل الفاتورة الغذائية سنوات الجفاف كسنة 1995.

ويشير تطوّر بنية الواردات خلال السنوات الأخيرة على وجود ميل نحوّ مزيد من الاستقلالية وتحرير السياسة الاقتصادية على الاهتمام الموجّه للصناعات التصديرية واقتناء الدواخل الضرورية لها. ومن هنا تتجلّى المواقع التي تحتلّها منتوجات التجهيز النهائية 27.5%والمواد الخام (الكبريت والألياف النسيجية) 9.8% ولا تزال المواد الغذائية تثقل الميزان التجاري وهذا ما يتركها تابعة اقتصاديا رغم محاولات تحرير سياسة اقتصادها[2].

وبهذا فقد وصلت واردات المغرب لسنة 2010إلى 20.3 مليون دولار من الجزائر خاصة وتصل صادراتها إلى 21.1 مليون دولار نحو الجزائر أيضا. وكلّ هذه المبادلات هي داخل الاتحاد المغاربي ومع الدول المغاربية، وهي تتميّز بالجمود.

---

1- محامي كريمة، مرجع سابق، ص 71.
2- فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 110

ومنه فإنّ أقطار المغرب العربي تستورد ما يقارب النصف من احتياجاتها من الحبوب واللّحوم والألبان والزيوت. وتنفق على هذا الاستيراد نصيبا كبيراً من العملة الصعبة، ومن المتوقع أن يتفاقم الطلب الغذائي في المحاصيل الأساسية أفق عام 2020 عندما يقارب عدد السكان مائة مليون نسمة. وقد تنجر عن ذلك زيادة التبعية التجارية الخارجية خاصة اتجاه الاتحاد الأوروبي، إذ وصلت نسبة المبادلات التجارية بين الدول الأوربية بين 50% و60% في حين مازالت هذه النسبة بين اقطار المغرب العربي تتراجع بين 3% و4%[1].وعلى هذا الأساس فإنّ النتيجة المترتبة عن هذا الاحتمال هي تكريس التبعية التجارية للخارج، خاصة اتجاه دول جنوب أوروبا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وسيطرة أطراف خارجية من خلال بعض المشاكل الداخلية كقضية الصحراء الغربية، وعموما هذا الاحتمال يمثّل أصعب ما يمكن أن تصل إليه أقطار المغرب العربي مع بداية سنة 2020.

ويمكن الحديث أيضا عن تباين النظامين الجزائري والمغربي ومدى تأثيرهما على مسار أو بالأحرى فشل الوحدة المغاربية، فالسياسة المرتكزة على معاداة النظام الملكي المغربي الذي يعتبر من وجهة نظر الجزائر العقبة في وحدة الأمّة المغاربية وأنّ التغيير المنافس القوي للزعامة الجزائرية على المستوى الاقليمي والقاري والدولي وهو ما ظهر واضحا في كلّ مسار العلاقات بين الدولتين إذ أنّ تأزّم العلاقات بين البلدين والذي يرجع سببه كما قلنا من قبل إلى المنافسة الحادّة حول الزعامة الاقليمية، ينتقل دائما إلى خط الحدود، حيث أنّ ملف منطقتي تندوف وحاسي الرمل دائما موضوع يربط بين العاصمتين. تبدأ المسائل الخلافية حول الحدود وتأخذ مجراها إلى وسائل الاعلام أوّلا، ومن ثمّ إلى التصريحات الرّسمية التي تحاول نبش الماضي الاستعماري. وتبقى هذه المشكلة ما بين الجزائر والمغرب أي مشكلة الحدود وترأس الزعامة المغاربية السبب الثاني أيضا للتجزئة وفشل التجربة المغاربية. وبهذا تحتل العلاقة الجزائرية المغربية الدّور الأوّل والرئيسي في تفعيل أو فشل الوحدة المغاربية[2].

---

1-علي ربيع، مرجع سابق، ص 305.

2- ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 163.

## المطلب الثالث: سيناريو حلّ الاتحاد المغاربي

أمام التحدّيات التي تواجه الاتحاد المغاربي في المرحلة الراهنة، فهو يواجه عقبات قد تؤدّي مستقبلا إلى حل الاتحاد وتفكّكه، وأوّلها هو مشكلة التنمية والذي يعتبر من أخطر التحدّيات السياسية الداخلية . ونتوقف عند بعض المعطيات الجديدة في الحياة اليومية للمغرب العربي بصفتها المؤشرات الدّالة على تفاقم مشكلة التنمية، ومنها الانفجار الديموغرافي الهائل الذي يجعل من المستحيل على البلدان المغاربية أن تؤمّن العيش لهذا الزّخم السكاني بالموارد المحدودة المُتاحة لديها، كما أنّ منها تزايد وتنوّع حاجات المجتمع بسبب التغيّرات التي طرأت على نمط الاستهلاك أو بسبب تعقّد شروط الحياة وتزايد الحاجة إلى وسائل مواجهتها، وهذا ما لم يعد ينطبق على المجال المدني فقط بل أصبح يمسّ المجال الريفي، حيث التغيّر المحسوس في نظام حاجات الانسان البدوي.

أمام هذا التحدّي تتفاقم مشكلة الأمن الغذائي، ونضوب الطاقة خاصة بالجزائر والمغرب بصفتها المحور الرئيس والركيزة الأساسية للاتحاد المغرب العربي. فإنّ متطلّبات القمح خاصة تزيد وهذه مادة استراتيجية ترهن كلا البلدين بشروطها الأساسية الصعبة والانتقال الصعب من النموذج الزراعي إلى النموذج الصناعي فضلا عن المنافسة الصناعية الأوروبية ونتائج ذلك سياسيا، وفقدانها موضعها الامتيازي في العلاقة بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية[1]، وكذا التحدّي الثقافي، التحدّيات الخارجية التي تتعرض لها كل من الدولتين الجزائر والمغرب ويتعرّض معها الاتحاد للتهديد نفسه، وما ينجم عنه من شلل في إرادة العمل لدى الدولة والمجتمع على حدّ سواء. وكلّ هذه التحدّيات تمثل تحدّيات جدّية أمّا سيرورة بناء المغرب العربي.

ويمثل تدهور العلاقات الجزائرية المغربية نتيجة لتجدّد الخلاف بين البلدين حول تسوية إشكالية الصحراء الغربية الأمر الذي ترك انعكاساته السلبية على الاتحاد المغاربي إذ طلب المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقفها إزاء قضية الصحراء الغربية[2].

وكذلك فإنّ الأزمات التي تعاني منها أقطار المغرب العربي ولّدت انفصام ما بين النُّظُم السياسية والشعوب المغاربية خاصة منها الجزائر والمغرب، لذلك تبقى التجربة التكاملية في المغرب العربي لا تعكس طموحات الشعوب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. فرغم التجانس الجغرافي

1- خير الدين حسيب، مرجع سابق، ص 56.
2- زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص 36.

والاقتصادي والثقافي بين أقطار المغرب العربي، يظلّ المشكل الرئيسي الذي لا يزال يؤثّر على مستقبل وحدة المغرب العربي هو غياب الشرعية الدستورية الشعبية بالإضافة إلى المحور الرئيسي لهذه المشكلة والأزمة المغاربية وهي قضية الصحراء الغربية واستمرار السياسية العامة في هذه الأقطار ليتسبب في تكريس الفجوة بين السلطة الحاكمة والشعوب لانعدام الثقة المتبادلة ويبدو أنّ انعدام الشرعية منتشر في كافة أقطار المغرب. فمعظم النظم التي تحكم الوطن العربي في المرحلة الرّاهنة، لا تستقي شرعيتها من الديموقراطية الليّبرالية المماثلة لما كنّا قد شهدناه صبيحة الاستقلال، ولا من زعامة تاريخية أو عقيدة ثورية قد اعتمدت معظم نظم الدول العربية للبقاء في الحكم أطول مدّة ممكنة على واحدة أو أكثر من الأساليب التالية: الابتزاز والقمع، فعالية حل المشكلات، بيع الأحلام وسياسات التأزيم، وينطبق هذا القول على الأنظمة الحاكمة المغاربية[1].

ونظرا أيضا لما مرّ به الاتحاد المغاربي من مشاكل وأزمات والتي سبق لنا الإشارة لها وهي أزمة لوكربي، وما نجم عنها وأزمة الخليج في 1991 وآثارها وتباين أراء المغاربة نحو هذه الأزمة، فهو سيشهد خلافات كثيرة تساهم بدورها السلبي في زيادة حدّة وتفاقم التشتت والابتعاد عن ما يسمّى بالاتحاد المغاربي.

وعلى اثر الأزمات التي تواجهها الجزائر والمغرب الداخلية فهي تخلق سلسلة من مظاهر عدم الاستقرار الداخلي بأبعادها المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وكل ذلك سيطر على اهتمامات الحكومة الجزائرية والمغربية ووضع قيداً على حركة سياستهما الخارجية، وبهذا تصبح سياستهما الخارجية في دائرة المتغيّر التابع أمام متغيّرات سياستهما الداخلية. وهذا ايضا يزيد من تعميق مشكلة التعامل السياسي وحتى في مجالات أخرى ما لا يسمح باتحاد هذين البلدين و يزيد من تفكك وتجزئة خارطة الاتحاد المغاربي.

ويساهم ايضا التنافس الجزائري المغربي في إطار الشراكة الشراكات تعطّلا واستنزافا لقدرات وثورات كلا البلدين، وهذا ما يزيد من فجوة الخلاف بين البلدين واضطراب التكامل المغاربي.

كلّ هذه العوامل مجتمعة تؤدّي في المستقبل إلى زيادة التوتّرات بين الأقطار المغاربية وخاصة ما بين الجزائر والمغرب في قضية الحدود وقضية الصحراء الغربية، التي ستؤدّي إلى حل الاتحاد لأنّ الأوضاع في حالة تزدادُ سُوءً وتأزّماً يوماً بعد يوم.

وكمغاربية، فأنا أرى أنّ وحدة الاتحاد المغاربي في إطار التفعيل سواء على الجوانب الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية قد تتحقق وترتقي بالمعاملات وحل المشاكل والأزمات، إلاّ أنّ الواقع

---

1- سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 323.

يفرض نفسه ففي ظلّ المنازعات خاصة ما بين الجزائر والمغرب والتي طال النقاش فيها وتتأزم من خلالها الأوضاع يوما بعد يوم فإنّ الاتحاد المغاربي فاشل ويؤول إلى التفكك والانفصال.

انعكست العلاقات الجزائرية المغربية التنافسية بشكل واضح على إتحاد المغرب العربي .وتجلى هذا الانعكاس بشكل سلبي على اعتبار أنّ التوتّر والصراع كان السّمة الغالبة للعلاقة بين الدولتين الشقيقتين.

- جاء الاتحاد كتكتل شمل كلّ الميادين الاقتصادية، السياسية والأمنية ليربط بين دول المغرب العربي الخمسة الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا والمغرب وفقا لاتفاقية الإنشاء المبرزّة في سنة 1989، وإن كانت جذوره الفكرية تعود إلى العمل الوحدوي الذي جمع أقطاره في الكفاح ضدّ الاستعمار الفرنسي .

- يعود فشل الاتحاد المغاربي على الرغم من الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت في إطاره إلى جملة من العوائق والعراقيل غير أنّ معضلة تحييد الخلافات السياسية هي الطاغية، والتي تجلّت بين الجزائر والمغرب أكثر، فقد وجّه ملف الحدود ثمّ ملف الصحراء الغربية كلّ التوتّرات بين هما ومنه وجّه مسيرة الاتحاد. فالتوتّرات الحدودية أبطأت إخراج هذا الأخير إلى حيّز الوجود، وبمجرّد انتعاش العلاقات الجزائرية المغربية في فترة الشاذلي بن جديد والحسن الثاني تأسّس الاتحاد في 1989 ثمّ عاود الاندحار بعد دخول الجزائر في أزمة في تسعينيات القرن العشرين والتي حاول المغرب استغلالها لتشويه سمعة الجزائر وربطها بدعم الإرهاب بعد تفجيرات مراكش 1994 في محاولة للضغط عليها لتغيير رأيها في ملف الصحراء الغربية لكن الجزائر تشبّثت بموقفها الواضح في حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وهذا الموقف الجزائري مستمد من أسس السياسة الخارجية الجزائرية بالإضافة الى سعيها نحو الزعامة الاقليمية .وهو ما أدّى إلى تأزّم كبير بينهما الذي نجم عنه غلق الحدود فتجميد وتعطّل اتحاد المغرب العربي.

□

□

□

□

□

□

# □الخاتمة

□

# خاتمة

تعتبر منطقة المغرب العربي تكتلا إقليميا طبيعيا تجمعه الجسور الطبيعية تاريخ مشترك، وحدة الدين، واللغة، هذه الميزات انعكست على عمق الفكر الوحدوي فيها، إذ برزت فكرة الوحدة بين الأقطار المغاربية إبان الفترة الاستعمارية، حيث قام الزعماء الجزائريون والمغاربة والتونسيون بالتأسيس لمشاريع الوحدة في مؤتمر طنجة 1959 م.

إن عمق الفكر الوحدوي لم ينعكس بشكل عمل وحدي جسد في الواقع فعلى الرغم من محاولات التكامل المغاربية ثم التأسيس الرسمي للاتحاد المغاربي عام 1989، إلا أن حصيلته الاقتصادية والسياسية لا تزال هزيلة .فعلى الرغم من مرور أكثر من عشرين سنة من إنشائه لم يتمكن حتى من إرساء أول مرحلة الممثلة في التكامل الاقتصادي.

لقد تأثر الاتحاد المغاربي بشكل سلبي بطبيعة العلاقات بين الدولتين الحوريتين فيه الجزائر والمغرب، فبعد خروج الاستعمار الفرنسي من المنطقة المغاربية بدأ كل نظام عملية الترويج لتقسيم والسيطرة على زعامة المنطقة ما أدى إلى انخراطهما في سباق للتسلح ما يزال لحد الآن قائما، وطبعا وجود سباق تسلح دليل قوي على وجود أزمة ثقة عميقة بينهما والتي ترجع لعدة أسباب ولعل أو لها يعود إلى تناقض بين طبيعتهما، إذ اعتنق النظام الجزائري العقيدة الثورية الاشتراكية التي ترى في الملكية إحدى أنواع الأنظمة التقليدية في حين تضرب الملكية بجذورها عميقا في المغرب الذي تخوف من تصدير الثورة الإشتراكية إن هذا التناقض جعل كلا من البلدين الشقيقين يرى كل منهما في الآخر تهديد أصلا من القومي له.

وقد تعمقت نظرة الشك والثورية وترسخت بعد أن دخل قطبي الإتحاد المغاربي في صراع حدودي بتندوف الجزائرية 1963 فالجزائر دافعت عن حدودها على اعتبار أن الأول في السياسة الخارجية يقضي بالدفاع عن الإستقلال الوطني والحفاظ على الحدود الموروثة من الإستعمار.

في حين تشبث المغرب بمزاعمه في استكمال وحدته الترابية التي مزقها الإستعمار وانتهى هذا النزاع بتوقيع اتفاقية الحدود بينهما إلا أنه سرعان ما ظهرت قضية الصحراء الغربية لتفجر الخلاف الجزائري المغاربي حول مصيرها لتشكيل عقبة أخرى لفعالية الإتحاد.

بعد نهاية الحرب الباردة استخلصت جميع أقطار العالم العبر من قائدة التكتل بما فيها الأقطار المغاربية، فسعت إلى تأسيس إتحاد مغاربي في ظل الإنفراج الذي عرف في العلاقات بين الدولتين

المحوريتين فيه، الجزائر والمغرب، إلا أن غياب قاعدة فعلية وحقيقية في المنطقة كمؤسس لوحدة قائمة على أسس علمية واقعية أدت إلى الفشل، فالقاعدة المغاربيون حاولوا تبني الفكر التكاملي ولكن بطريقتهم الخاصة المعكوسة، ويدل الانطلاق من الاقتصادي نحو السياسي لما هو حال التجربة الأوروبية، حاول العكس تحت ذريعة الحلول الشاملة والتمسك برواية التاريخ بأشكال مختلفة ما يسبب انسدادا ليس فقط على مستوى النخب السياسية بل أيضا على مستوى الشعوب التي أصبحت لا تهتم بأخبار الاتحاد الذي لا يحقق أي إنجاز منذ نشأته.

إذا كما سبق وأشرنا تبقى القضية الصحراوية بؤرة التوتر الجزائري المغربي لحد الآن ومدى الحقبة المزمنة في تفعيل الاتحاد المغاربي، ويعد الاهتمام الجزائري بها على اعتبار أنها قضية مبدأ بذات قدر كوتها قضية مكسب، وقد بدأ الاهتمام بها منذ توقيع اتفاقية مدريد بين موريتانيا، إسبانيا في 1975 دون إيلاء أهمية للرأي الجزائري، ثم الإحلال المغاربي لها بواسطة المسيرة الخضراء ما يشكله من تهديد للجزائر وإحياء المطالب المغربية في الصحراء الجزائرية، كما أن الجزائر في دعمها لها تنطلق من الشريعة الثورية ومن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي دافعت عنه في جميع المحافل الدولية، بالإضافة إلى أن طبيعة النظام الجزائري بينها وبين المغرب وزاد من تمسك كل منهما بالحل الذي يخدم في قضية الصحراء الغربية.

أما الاهتمام المغربي بالصحراء الغربية، فهو من ضمن الاستراتيجية التي ينتهجها القصر الملكي في المغرب من خلال توجيه الرأي العام الداخلي نحو قضايا خارجية إذ يمكن أن نلاحظ أنه كلما اشتدت الأزمات الداخلية في المغرب يتم افتعال حدث خارجي بدءا بجرب الرمال مع الجزائر في 1963 وصولا إلى احتلال الصحراء الغربية من أجل امتصاص الحركة الوطنية المعارضة ( 1975 ) تحت لواء الوحدة الترابية، ثم المماطلة في حل القضية من أجل الابتعاد على العدو والذي تقوم السياسة المغربية عليه وهي الجزائر ولبوليساريو اللذان يهددان الوحدة الترابية للمغرب وبالتالي يهددان أمنه القومي، لقد انتقل الخلاف بين الدولتين حول قضية الصحراء الغربية العربية إلى مختلف المحافل الدولية والمشاريع التكاملية، بل يخشى رفض حلها بمسألة فته الحدود البرية التي أغلقت منذ 1994 ما أدى إلى هدر مقدرات اقتصادية هائلة ومقومات اجتماعية حضارية كبيرة التي لم تكن كذلك لو دفع الاتحاد المغاربي ن كما أدت غلى ضعف المنطقة المغاربية من جميع النواحي الاقتصادية، السياسية، الأمنية في الوقت الذي تتهافت فيه جميع المناطق إلى التكامل من أجل مواجهة أفضل التهديدات ويرجع تغييب منظومة دفاعية مشتركة مغاربية في ظل غياب دولة رائدة لسبب التنافس الجزائري المغربي حول لعب هذا الدور، وما أدى إلى

بحث كل واحدة داخل هذا النظام الإقليمي عم مصالحها في إطار مشاريع أخرى، كالمشاريع الأورو أمريكية.

وبدل أن يكون لإتمام المغربيين إطار الحل القضية الصحراوية تجاوز الخلافات السياسية أصبحنا نسمع أصوات تنادي بجع حل قضية الصحراء الغربية مدخلا لإصلاح اتحاد المغرب العربي وهو ما يتعرض مع الأطر النظرية للمشروع الذي تفترض الانطلاق من المجال الاقتصادي ثم الانتشار إلى باقي الميادين، وهو ما يبين حاجة المنطقة إلى دراسات أكاديمية أعمق.

تبقى الإشارة إلى أن شلل فشل الاتحاد المغاربي والذي نتوقع من خلال دراستنا أن يستمر تراجع ليس فقط إلى الانسداد الحاصل في إدارة ملف الصحراء الغربية بل كذلك إلى غياب الإرادة السياسية وتعنت كل نظام في فرض مواقفه ورؤيته للاتحاد، إذ كما بين بسهولة تبين وجود ازدواجية بين القول والفعل شتان بين ما يقوله الساسة وما يفعلونه، بالإضافة إلى فشل سياسات الوحدة المغاربية لعدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية في الدول المغاربية في مواجهة التهديدات التي قد تنفجر، والصعوبة الكبيرة في إقرار مشروع تكاملي اقتصادي في منطقة تختلق مقوماتها الاقتصادية وتتميز منظومتها الاقتصادية بالضعف والتبعية الاقتصادية .

# الملاحق

□

# الملحق رقم 01 خارطة بلدان الاتحاد المغاربي

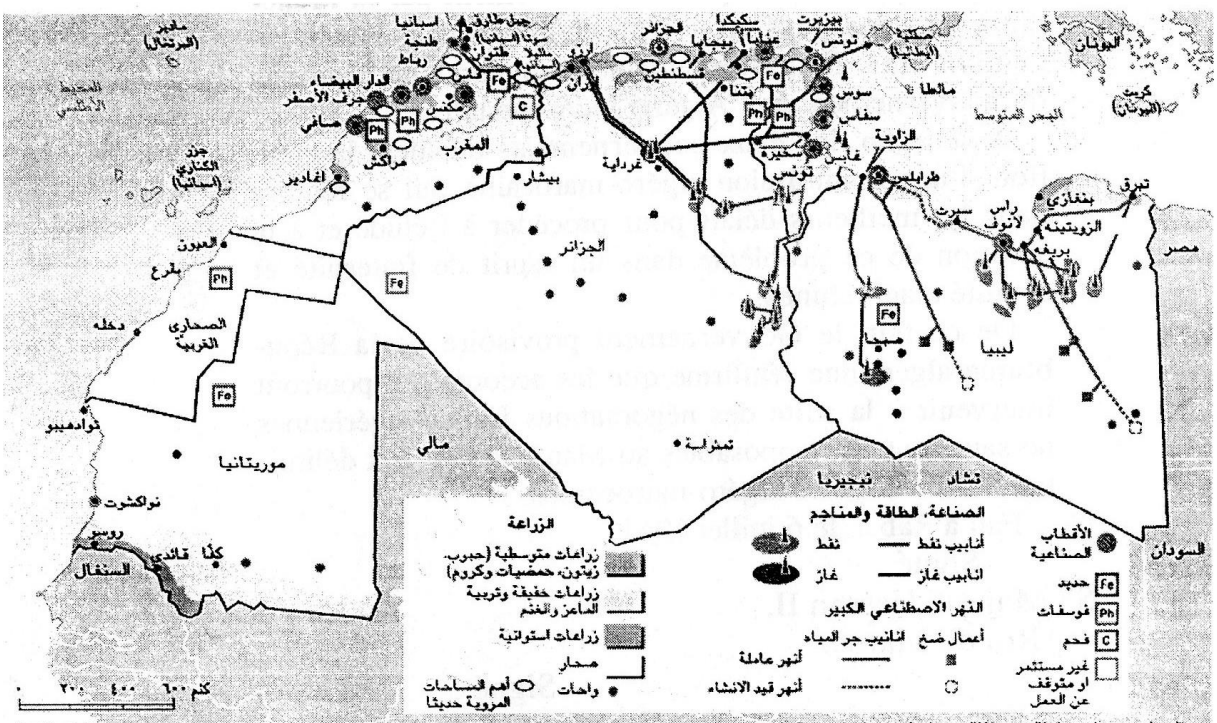


Jean-François Troin, *Le Maghreb : hommes et espaces*, Armand Colin, Paris, 1985 ; Marc Bonnefous, *Le Maghreb : repères et rappels*, Centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes (CHEAM) ; *L'Etat du Maghreb*, La Découverte, Paris, 1991 ; United States Geological Survey (USGS), Washington, 2002 ; *Pétrole et gaz arabes*, Paris, 2002.

## الملحق رقم 02: ميثاق معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي

### المادّة الأولى:

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي

### المادّة الثانية:

يهدف الاتحاد إلى : – تمتين أواصر الأخوّة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

-تحقيق تقدّم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

-المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانصاف.

-نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

-العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

### المادّة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

-في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

-في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامّة ونوعية في هذا الصدد.

-في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف ، خصوصا بتبادل

الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء

**المادّة الرابعة:**

-يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء ، وهو أعلى جهاز فيه.
-تكون رئاسة المجلس لمدّة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

**المادّة الخامسة:**

-يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

**المادّة السادسة:**

-لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار ، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

**المادّة السابعة:**

-للوزراء الأولين للدول الأعضاء ، أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرور إلى ذلك.

**المادّة الثامنة:**

-يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

**المادّة التاسعة:**

-تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامّة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد ، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

-يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

**المادّة الحادية عشرة:**

-يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أمينا عاما لها.

**المادّة الثانية عشرة:**

-يكون للاتحاد مجلس يتألف من عشرين عضوا عن كلّ دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

-يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

-يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

-يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

**المادّة الثالثة عشرة:**

-تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين إثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات ، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

-تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

-كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

-وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد : 1409 هـ 1398 و.ر الموافق 17 فبراير ( النوار) 1989.

-عن المملكة المغربية الحسن الثاني

-عن الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي

-عن الجمهورية الجزائريـــــة الديمقراطية الشعبية الشاذلي بن جديد

-عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى معمر القذافي

-عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية معاوية ولد سيد أحمد الطايع

-تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

-وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد : 1409 هـ 1398 و.ر الموافق 17 فبراير ( النوار) 1989.

-عن المملكة المغربية الحسن الثاني

-عن الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي

-عن الجمهورية الجزائريـــــة الديمقراطية الشعبية الشاذلي بن جديد

-عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى معمر القذافي

-عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية معاوية ولد سيد أحمد الطايع

□

□

□

□

# ملخص

# RÉSUMÉ

لقد تميزت العلاقات الجزائرية المغربية من قبل وبعد الاستعمار بالتوتر خاصة بعد الاستعمار ومخلفات تحديده للحدود الجغرافية لشكل البلدين وهذا أكثر ما يميز هذه العلاقات، فرسم الحدود وجعل كلا منها تسعى إلى الانزياح نحو الأخرى، فسعى المغرب لتندوف الجزائرية وفجوة علاقة كل منهما بالآخر، ولما أن قضية الصحراء الغربية كان لها الدور الفعال في توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب، فموقف كل منهما نحو هذه القضية مغاير للآخر. ورغم السعي حتى في حقبة الاستعمار إلى التوحيد في إطار ما يسمى بالاتحاد المغاربي، وحتى بعد التوقيع على معاهدة إنشائه إلى أنه لم يؤثر في علاقتهما وبقيت في حالة من وجزر، تصالح وحادق وهذا ما لا يساهم في تفعيل هذه الكتابة الإقليمية الوحدوية باعتبار كل من الجزائر والمغرب أهم قطبين في الاتحاد المغاربي ونظرا لقواتهما وإمكانيتهما التي إذا استغلت خدمت المغرب العربي وإذا لم تشغل كما هو الحال اليوم فسيبقى الاتحاد عامة وكل دولة عالمي حده خاصة تابعة للاقتصاديات العظمي وصفة خاصة ولهذا سيؤول الاتحاد نحو الضعف والتفكك والحل، وهذا ما رأيناه في بحثنا هذا.

## Résumé de la recherche

Les relations algéro-marocain se caractérises de plusieurs perturbation après la colonisation surtout après les Degas produit par les colonisations précisément sur les frontières géographique des d'aux pays. Et le Cheema de ses frontières fait que les deux pays cherches à dernier vers l' autre .Et on remarque que cette dérivation a travaire les ambition du Maroc sur Tindouf ,et cette dernière a été la cause principale du conflit algéro-marocain du 1963.

A la question du Sahara occidental a joué le rôle principal dans les relations entre l'Algérie et la Maroc.

Et la position de chacun eux et différente a retardé les efforts de l'union maghrébin jusqu'a 1989 et même après cet accord, les relations algero-marocaine fume perturbés, et c'est ce qui a mis fin aux effort de l'union maghrébin.

Pour affronter cette situation il faut reconstituer ces relation entre l'Algérie et Maroc à travaire l'arangisement de la question du Sahara occidentale .Après ça, l'Union maghrébin va se fondre , et c'est ce que nous avons vu dans notre recherche.

□

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## أ_ الكتب:


1- أحمد عدنان سليمان، المجالدي عدنان، **قضايا معاصرة**، (الأردن:دار وائل للنشر والتوزيع،2005).

2- الجاسور ناظم عبد الواحد، **إشكالية الحدود في الوطن العربي، دراسات في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001).

3- الديوكات قاسم، **مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي**،(الأردن:مطبعة البهجة، الطبعة2003،1 ).

4- السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**،( القاهرة: مكتبة النهضة، 1988).

5- الفيلالي مصطفى ، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة1، 2005).

6- المدني توفيق ، **اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل، دراسات تاريخية سياسية**، (دمشق، من منشورات اتحاد الكتاب العربي،2006).

7- المدني توفيق،**المغرب العربي و مأزق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي**،(لبنان: دار لبنان للطباعة و النشر ،2004).

8- بخوش صبيحة ، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية من 1989إلى 2007**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2011).

9- بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الأريتيرية**،(الجزائر: دار الجيل للنشر والتوزيع، 2004).

10- بن خليف عبد الوهاب ، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع** (الجزائر: دار الطليعة، 2010).

11- حتى ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت:دار الكتاب العربي،1985).

12- حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** ،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 2 ،2008).

13- داهش محمد علي ورواء زكي يونس،**إتحاد المغرب العربي و مشكلة الأمن الغذائي الواقع و متطلبات المستقبل**،(الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،1995).

14- دورتي جيمس، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،ترجمة وليد عبد الحي،(الكويت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985).

15- رجب سها عيد، **نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن العرشين إلى بدايات القرن الواحد والعشرين**، (مصر: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، الطبعة1، 2009).

16- رضوان محمد، **منازعات الحدود في العالم العربي**، (المغرب: إفريقيا الشرق، 1999).

17- صابور محمد صادق، **مناطق الصراع في افريقيا**،(مصر: دار الأمين، 2006).

18- فرحات جمال، السياسة الامريكية في الجزائر والتحولات الكبرى من 1962 الى 1989، (الجزائر: دار الريحانة للكتاب،2008 ).

19- لعلو فتح الله، **المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية**، (المغرب: دار توبقاي للنشر،1997).

20- مانع جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004).

21- مساوي علي وعبد العلي حامي الدين،**المغرب العربي التفاعلات الإقليمية والمحلية والإسلامية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006).

22- معراف إسماعيل، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث الشرعية الدولية**، (الجزائر: دار هومة، 2010).

23- نافع حسن، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004).

24- وليد عبد الحي وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة1، 2010).

**ب-الرسائل و المذكرات:**

1- السليني ياسين، **العلاقات الجزائرية الصينية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011-2013).

2- أعراب ياسمين، **قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية1990إلى 2010**، (مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012/2011).

3- برباش رتيبة ،الأمن والإرهاب في المغرب العربي،(مذكرة ماجيستير ،تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية ،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام ،2011-2012)

4- بو الروايح اسماعيل، **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي،** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية ،جامعة دالي إبراهيم بالجزائر،2011/2010).

5- بوضربة عمر، **النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية1959/1958**، (رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 2001/2000).

6- ربيح علي، **العلاقات الجزائرية العربية دراسة في نمط التفاعل وطبيعة العلاقة من 1990 إلى 2005**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011/2010).

7- عيساوي محمد ، **الأبعاد الإقليمية والدولية لنزاع الصحراء الغربية**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2012/2011 ).

8- محامي كريمة، **الدور الإقليمي للجزائر في المغرب العربي من200إلى2013**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 2013/2012).

9- مقيدش زكريا،**إتجاهات النخبة المثقفة الجامعية في الجزائر و الإتحاد المغاربي و سبل تفعيله، دراسة ميدانية 2012/2011** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الإعلام،2013/2012).

10- يوسف عاشور ،**البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه دول المغرب العربي بعد 11سبتمبر2001**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و الدراسات الدراسات الأمنية،جامعة الجزائر ،كلية العلوم السايسية و الإعلام،2012/2011).

## المجلات و الجرائد:

### أ-المجلات:


1- الجابري محمد عابد،**المغرب...إلى أين؟مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب، (مجلة** المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد239، جانفي 1999).

2- مصباح زايد عبيد الله، **اتحاد المغرب العربي الطموح والواقع** (مجلة المستقبل العربي،الجزائر، العدد 236، أكتوبر، 1998).

3- بو قارة حسين، **إتحاد المغرب العربي بين الواقع والافاق** ،الجزء الأول ،(المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: العدد الثاني،1996).

**3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الأمانة الدائمة للجنة المركزية، الميثاق الوطني لعام 1986،** (الميثاق الوطني لعام1986، الجزائر، قطاع الإعلام والثقافة بالتكوين، جويلية1987).

4-برقوق أمحند، **المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**،(مجلة الجيش ،مديرية الإعلام والإتصال والتوجيه، الجزائر: العدد534، جانفي ،2005).

5- حسن محمد،**الوطن العربي من التجزئة إلى التغيب** ،(مجلة الباحث العربي،الجزائر،العدد،1987).


### المواقع الالكترونية:

### ب/الجرائد:


1-الجريدة الرسمية، رقم 2945،الصادرة بتاريخ 1969/04/25.

2-برقوق امحند، الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، (جريدة الشعب، الجزائر: العدد الأول ،جانفي،2005).

1- بو بوشنشر محمد، السياسة الخارجية المغربية، جامعة محمد الأول، على الرابط:
http://www.maghress.com/hespress/46747 2/05/2014

2- الأشرف حسن، مقال في العلاقات الجزائرية في الرباط، على الرابط:
http://www. Noorpost.net /conten/ 855/ 04/03/2012.

3- بدون صاحب المقال، الجزائر، المغرب وسباق التسلح المحموم، أنباء موسكو، في 2013/03/20 على الرابط:
http://anbamoscow.com/aworld/20130320/380954448.html 20/03/2013

4- ولد القابلة إدريس، المغرب-الجزائر: أمريكا ، روسيا وفرنسا تشعل سباق التسلح بالمنطقة، الحوار المتمدن، موريتانيا، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp.% 3faid%3d186975.h 6/10/2009

5- يحيى أبو زكريا، العلاقات الجزائرية المغربية، على الرابط:
http://www.arabtimes.com/wreiter/zakaria/doc31.html

**الوثائق الرسمية:**

1-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،حزب جبهة التحرير الوطني،الأمانة الدائمة للجنة المركزية الميثاق الوطني لعام 1986 ،(الجزائر :قطاع الإعلام والثقافة بالتكوين، جويلية 1987 ).

2- الأكاديمية المغربية للدراسات الديبلوماسية .

# الفهرس

| العنوان | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| **مقدمة** | **01** |
| **الفصل الأول: مدخل مفاهيمي نظري للعلاقات الجزائرية المغربية** | **12** |
| **المبحث الأول: مرجعية وأبعاد السياستين الخارجيتين الجزائرية والمغربية** | **13** |
| **المطلب الأول**: مرجعية وأبعاد السياسة الخارجية الجزائرية | **13** |
| **المطلب الثاني**: مرجعية وأبعاد السياسة الخارجية المغربية | **18** |
| **المبحث الثاني: طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية** | **22** |
| **المطلب الأول**: تطور العلاقات الجزائرية المغربية | **22** |
| **المطلب الثاني**: التنافس كمحدد للعلاقات الجزائرية المغربية | **27** |
| **الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية والاتحاد المغاربي** | **38** |
| **المبحث الأول: تأصيل تاريخي ومفاهيمي لاتحاد المغرب العربي** | **39** |
| **المطلب الأول**: نشأة اتحاد المغرب العربي | **39** |
| **المطلب الثاني**: أهداف وانجازات إتحاد المغرب العربي | **43** |
| **المطلب الثالث**: العراقيل التي واجهت إتحاد المغرب العربي | **53** |
| **المبحث الثاني: انعكاسات التنافس الجزائري المغربي على إتحادالمغرب العربي** | **57** |
| **المطلب الأول:** أثر التنافس الجزائري المغربي على الأداء السياسي لاتحاد المغرب العربي | **57** |
| **المطلب الثاني**: أثر التنافس الجزائري المغربي على الأداء الاقتصادي لإتحاد المغرب العربي. | **66** |
| **المبحث الثالث: المستقبلات البديلة لاتحاد المغرب العربي** | **70** |
| **المطلب الأول:** سيناريو تفعيل اتحاد المغرب العربي | **70** |
| **المطلب الثاني**: سيناريو استمرار العجز على مستوى اتحاد المغرب العربي | **73** |
| **المطلب الثالث**: سيناريو حلّ الاتحاد المغاربي | **78** |
| **خاتمة** | **83** |
| **الملاحق** | **87** |
| **ملخص** | **94** |
| **قائمة المراجع** | **96** |